وحدة
المعلومات
المالية
Financial
Intelligence
Unit

التقرير السنوي لعام 2023

التطوّر المستمر والتوسّع المستدام

نظرة عامة على أداء الوحدة خلال عام 2023

وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

التقرير السنوي لعام 2023

المحتويات

مسيرة من الإنجازات 03

الكلمة الافتتاحية 06

معالي خالد محمد بالعمى 06

علي فيصل باعلوي 07

الإطار المؤسسي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة 08

عرض عام لأعمال الوحدة 12

مهام واختصاصات وحدة المعلومات المالية 13

الهيكل التنظيمي 15

رأس المال البشري لمكافحة الجرائم المالية 16

وظائف وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة 17

التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خلال الأعوام 2020-2023 19

العمليات والتعاون 22

التحليل التشغيلي 23

البحوث والتحليل الاستراتيجي 27

أبرز منتجات التحليل الاستراتيجي لعام 2023 29

إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات في الأنشطة غير المشروعة 29

أنماط إساءة استخدام المؤسسات المالية في تهريب المخدرات وغسل عائداتها 30

أنماط ونماذج غسل الأموال من الأنشطة العقارية 31

الأعمال والمهن غير المالية المحددة 32

تعزيز التعاون المحلي 33

تعزيز التعاون الدولي 36

التوعية والتواصل 44

أنشطة التوعية الشاملة 45

الملاحق 47

الملحق 1: أنواع تقارير وحدة المعلومات المالية 48

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي 49

مسيرة من الإنجازات

رئيس الدولة يستقبل اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

التقى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، أعضاء اللجنة العليا تقديراً لجهودهم الكبيرة في خروج الدولة من قائمة "الدول الخاضعة للمراقبة المعززة" لمجموعة العمل المالي، ما يمثل محطة بارزة في تعزيز التزام الدولة العالمي بالشفافية المالية.

رئيس الدولة يكرم رئيس وحدة المعلومات المالية

كرّم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله"، وحدة المعلومات المالية تقديراً لدورها المحوري في خروج الدولة من قائمة "الدول الخاضعة للمراقبة المعززة" لمجموعة العمل المالي

الاجتماع العام التاسع والعشرون لمجموعة إيغمونت في أبوظبي

استضافت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة الاجتماع السنوي التاسع والعشرين لمجموعة إيغمونت في أبوظبي، مؤكدة التزامها بالمساهمة في جهود الدولة لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وشهد الحدث الذي أقيم تحت شعار "استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة من قبل وحدات المعلومات المالية لتعزيز عملياتها"، مشاركة أكثر من 500 ممثل من العديد من الهيئات العالمية في مجال مكافحة غسل الأموال.

تعزيز التعاون لمواجهة غسل الأموال

أبرمت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدة جهات بما في ذلك سوق أبوظبي العالمي، وسلطة دبي للخدمات المالية، والمكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار، وتستهدف هذه الاتفاقيات تعزيز التعاون في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح وذلك من خلال تبادل المعلومات والتعاون الثنائي.

برنامج التحليل الاستراتيجي المتقدم

استضافت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة برنامج التحليل الاستراتيجي المتقدم، الذي نظمته مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصندوق النقد الدولي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. تركز وظيفة التحليل الاستراتيجي داخل وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات على تحديد الاتجاهات والأنماط المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تحديد التهديدات والثغرات ذات الصلة.

أسبوع وحدة المعلومات المالية مع جهات إنفاذ القانون

خصصت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسبوعاً مثمراً مع سلطات إنفاذ القانون تحت عنوان "معاً في مواجهة الجرائم المالية"، حيث ناقشت الوحدة استراتيجيتها وخطتها التشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخصصت جلستين تتعلقان بإساءة استخدام المؤسسات المالية في الاتجار بالمخدرات وغسل عائداتها وإساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في الأنشطة غير المشروعة. وتبع هذه الأنشطة برنامج تدريبي مصمم حول تطوير التحليل المالي مدعوماً بجلسات تدريبية تفاعلية.

بودكاست مع وحدة المعلومات المالية البريطانية

استضافت وحدة المعلومات المالية في المملكة المتحدة (UKFIU) بودكاست ركز على مخاطر غسل الأموال المرتبطة بمكاتب الخدمات المالية في المملكة المتحدة وقطاع الصرافة في الإمارات العربية المتحدة. تم استضافة هذا البودكاست من قبل وحدة المعلومات المالية في المملكة المتحدة والوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة (NCA)، وقد انضمت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى المناقشة.

ورشة عمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة

نظمت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة ورشة عمل للأعمال والمهن غير المالية المحددة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد وسوق أبوظبي العالمي وهيئة دبي للخدمات المالية. وناقشت الورشة متطلبات الأعمال والمهن غير المالية المحددة والتزاماتها تجاه نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلال هذه الورشة، قدمت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات للكيانات المبلغة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة ملاحظات وإرشادات وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة في رفع تقارير المعاملات المشبوهة من خلال نظام الإبلاغ الخاص بوحدة المعلومات المالية.

الكلمة الافتتاحية

واصلت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2023 دورها الحيوي والفعّال، مؤكدةً التزامها بمواجهة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسلّح، والتعاون الوثيق مع السلطات المحلية والعالمية لتحقيق الأهداف على المستويين المحلي والدولي.

بدايةً، نُسلّط الضوء على الجهود الحثيثة التي بذلتها وحدة المعلومات المالية في تعزيز أنظمتها ومساهمتها في الكشف والحد من المخاطر الوطنية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح في الدولة.

وكان التحسّن الكبير الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر يونيو 2023 في امتثالها لتوصية مجموعة العمل المالي رقم 29 الذي يُعدّ أحد الدلائل على الجهود المبذولة لوحدة المعلومات المالية خلال العام 2023 في استيفاء دولة الإمارات لمعايير مجموعة العمل المالي، الأمر الذي ترتب عليه خروج الدولة من قائمة "الدول الخاضعة للمراقبة المعززة" الصادرة عن مجموعة العمل المالي في شهر فبراير 2024.

معالي خالد محمد بالعمى

رئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة

كما ظلّ التواصل مع الشركاء الرئيسيين خلال عام 2023 أحد الأولويات الرئيسية لوحدة المعلومات المالية، وذلك لزيادة وعي المجتمع بمخاطر غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسلّح، ولضمان قيام الكيانات الخاضعة للرقابة والسلطات الإشرافية بالإبلاغ عن تقارير الأنشطة المشبوهة وتقارير المعاملات المشبوهة. ويُؤكد على ذلك تسجيل رقم قياسي في عدد الكيانات المسجلة في نظام الإبلاغ التابع لوحدة المعلومات المالية، والذي بلغ (عام 2023: 18,899 كياناً)، بالإضافة لحجم تقارير الأنشطة المشبوهة وتقارير المعاملات المشبوهة المرفوعة والتي بلغت (عام 2023: 53,470 تقريراً).

كما ارتفع عدد تقارير المعلومات المالية التي تمت إحالتها من قبل وحدة المعلومات المالية إلى سلطات إنفاذ القانون، وأمن الدولة، والنيابة العامة لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها حيث بلغت 246 حالة في عام 2023 (عام 2022: 212 حالة). وكان أبرز الإجراءات المتخذة من قبل هذه السلطات إصدار أوامر تجميد، وهو صلاحية قانونية رئيسية لدولة الإمارات، لمواجهة الحالات المشتبه بها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح، وشملت أوامر التجميد في عام 2023 ما مجموعه 400 مليون درهم في دولة الإمارات، وهو دليلٌ على النهج الاستباقي لوحدة المعلومات المالية في الحفاظ على سلامة النظام المالي

وبالنسبة للتعاون مع شركائنا الرئيسيين، فقد أدى التعاون الكثيف مع الجهات المعنية في الدولة إلى توعية شريحة أوسع من الجمهور في السنوات الأخيرة، ليبلغ عدد شركائنا الرئيسيين 882 كياناً في عام 2023.

ومن الناحية التشغيلية، شهدت وحدة المعلومات المالية مزيداً من التوسّع في أنشطة عملها مع وحدات المعلومات المالية النظيرة لها في الدول الأخرى، حيث تم توقيع خمس مذكرات تفاهم إضافية في عام 2023 ليصل مجموع مذكرات التفاهم الموقعة إلى 68 مذكرة تفاهم.

تعدّ مذكرات التفاهم حجر الزاوية لتبادل المعلومات وللمبادرة الاستباقية للكشف عن الجرائم المالية، فقد ارتفع عدد طلبات المعلومات الصادرة[1] والإحالات التلقائية الصادرة إلى 687 حالة في عام 2023 (كانت في عام 2022: 477 حالة). وهنا أودُّ أن أسلّط الضوء على الانخفاض الملحوظ في متوسط الوقت الكلي الذي استغرقته وحدة المعلومات المالية لإنجاز طلبات المعلومات الواردة[2] إلى 41 يوماً (عام 2022: 58 يوماً)، الأمر الذي يُؤكد الدعم القوي لأنشطة العمل المعتادة بكفاءة تامة.

ومن الناحية الاستراتيجية، واصلت وحدة المعلومات المالية حضورها الفعّال خلال عام 2023. وظهر ذلك جلياً باستضافة وحدة المعلومات المالية للاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة إيغمونت في أبوظبي في شهر يوليو 2023، حيث شارك رئيس وحدة المعلومات المالية، السيد علي فيصل باعلوي برئاسة الاجتماع.

وعلى الصعيد الدولي، تُمثّل عضوية وحدة المعلومات المالية ومشاركتها في مجموعة إيغمونت إحدى أولوياتها الرئيسية، وذلك نظراً لدورها البارز في الربط ما بين 177 وحدة معلومات مالية على مستوى العالم، وكان نتيجة ذلك أن نالت دولة الإمارات شرف استضافة أكثر من 500 مشارك في أبوظبي لمناقشة التطوّرات في مجال التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات

وفي الختام، علينا ألا نغفل دور وحدة المعلومات المالية لمكافحة إضرار الجرائم المالية بازدهار الاقتصاد، وسلامة المجتمع، والأفراد على المستوين المحلي والدولي. ويعود الفضل الكبير أولاً لتوجيهات قيادتنا الرشيدة في مواصلة الحماية ضد هذه التهديدات بدعم من الأنظمة، وفي تعزيز مكانة الدولة كمركز مالي وتجاري رائد، وثانياً لوحدة المعلومات المالية في الاستجابة للمشهد المتطور للجرائم المالية.

1- طلبات أرسلتها وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة لوحدات معلومات مالية نظيرة في دول أخرى.
2- طلبات تلقتها وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة من وحدات معلومات مالية نظيرة في دول أخرى.

كلمة رئيس وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

لقد عززت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة دورها المحوري في مشهد الأمن المالي العالمي، مما أدى إلى تعزيز قدراتنا التحليلية وتوسيع التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين

علي فيصل باعلوي

رئيس وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

عام تميّز بالإنجازات الاستثنائية

أظهر عام 2023 الدور الحاسم الذي نمارسه في ضمان سلامة نظامنا المالي، فقد واجهنا التحديات، ولكننا احتفلنا أيضاً بإنجازات مهمة. وبينما نتأمل إنجازات وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال هذا العام، فإننا نرى عاماً تميز بتقدم كبير في التزامنا بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

لقد عززت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة دورها المحوري في المشهد الأمني المالي العالمي، وعززت قدراتنا التحليلية ووسعت التعاون مع الشركاء المحليين والدوليين.

خلال عام 2023، واصلنا تحسين تقنيات تحليل البيانات لدينا، مما أدى إلى تحسين آليات الكشف والإبلاغ عن الأنشطة الإجرامية المشبوهة. بالإضافة إلى الاستمرار في تكثيف التعاون مع شركائنا المحليين مما أدى إلى تحسين مواءمة الأولويات والملاحظات والآراء الواردة. لقد عززت مبادراتنا التوعوية الوعي بين المؤسسات المالية، مما مكّنها من التعرّف بشكل أفضل على المخاطر المرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة والتخفيف منها وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

بالإضافة إلى ذلك، كان التزامنا بالتوافق مع المعايير الدولية ثابتاً، فقد شاركنا بشكل فعّال في المنتديات العالمية، وتبادلنا الأفكار وأفضل الممارسات لتعزيز الجهود الجماعية في مواجهة الجرائم المالية. كما شهدنا تأثير مشاركتنا المتزايدة مع الشركاء الدوليين في بناء الثقة وتحسين الفهم وتحسين الاستباقية في اتخاذ إجراءات ضد الجهات الفاعلة غير المشروعة.

وفيما نمضي قدماً نظل ملتزمين بمهمتنا، وضمان الاستدامة والسعي إلى تعزيز سلامة النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إننا نتطلع مع شركائنا إلى بناء نظام أكثر مرونة وفعالية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في السنوات القادمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة على تفانيهم والتزامهم الثابت خلال العام وشركائنا على كل دعمهم في تحقيق أهدافنا المشتركة.

01

الإطار المؤسسي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة

الإطار المؤسسي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعزيز جهود مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

تأسست اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة بموجب التشريعات الوطنية لسنة 2002، لتكون الجهة الرئيسية المسؤولة عن وضع السياسات في دولة الإمارات العربية المتحدة، واعتماد السياسات والأنظمة الوطنية اللازمة، ومعالجة جميع الجوانب المتصلة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

المادة (11) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018

1.

تُنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون لجنة برئاسة المحافظ، تُسمى "اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة".

المادة (12) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018: تختص اللجنة بما يأتي:

1.

وضع وتطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الجريمة، واقتراح الأنظمة والإجراءات والسياسات ذات الصلة بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومتابعة تنفيذها.

2.

تحديد وتقييم مخاطر الجريمة على المستوى الوطني.

3.

التنسيق مع الجهات المعنية والرجوع إلى مصادر المعلومات في الجهات الدولية ذات الصلة لتحديد الدول عالية المخاطر والدول التي تعاني أوجه ضعف في أنظمة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديد التدابير المضادة اللازم اتخاذها وغيرها من التدابير الأخرى بما يتناسب مع درجة المخاطر، وتوجيه الجهات الرقابية بالتحقق من التزام المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية والجمعيات غير الهادفة للربح الخاضعة لإشرافها بتطبيق تلك التدابير.

4.

تسهيل تبادل المعلومات، والتنسيق بين الجهات الممثلة فيها.

5.

تقييم فاعلية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة من خلال جمع الإحصائيات وغيرها من المعلومات ذات الصلة من الجهات المعنية وتحليلها.

6.

تمثيل الدولة في المحافل الدولية المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

7.

اقتراح اللائحة التنظيمية الخاصة بعمل اللجنة، وعرضها على الوزير لاعتمادها.

الإطار المؤسسي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعزيز جهود مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

يرأس اللجنة معالي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وهي تضم 44 عضوا دائما من 32 جهة حكومية اتحادية ومحلية مختصة، بما في ذلك وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وعلاوة على ذلك، أنشأت اللجنة ثماني لجان فرعية تضم أعضاء من جميع السلطات الوطنية المعنية بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب, إن وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات عضو نشط في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولجانها الفرعية الثماني.

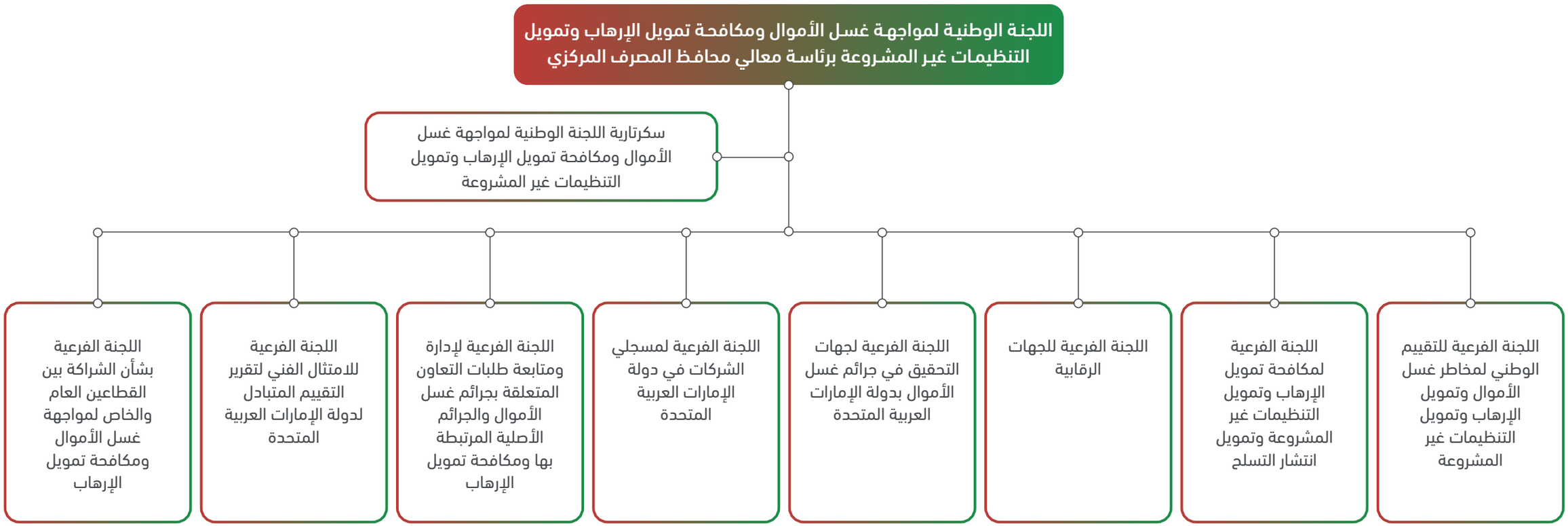

الإطار المؤسسي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعزيز جهود مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

قام مجلس الوزراء بدولة الإمارات في عام 2020 بتشكيل اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، وعضوية أعضاء على مستوى وزاري من مختلف الجهات المختصة.

02

عرض عام لأعمال الوحدة

عرض عام لأعمال الوحدة

مهام واختصاصات وحدة المعلومات المالية

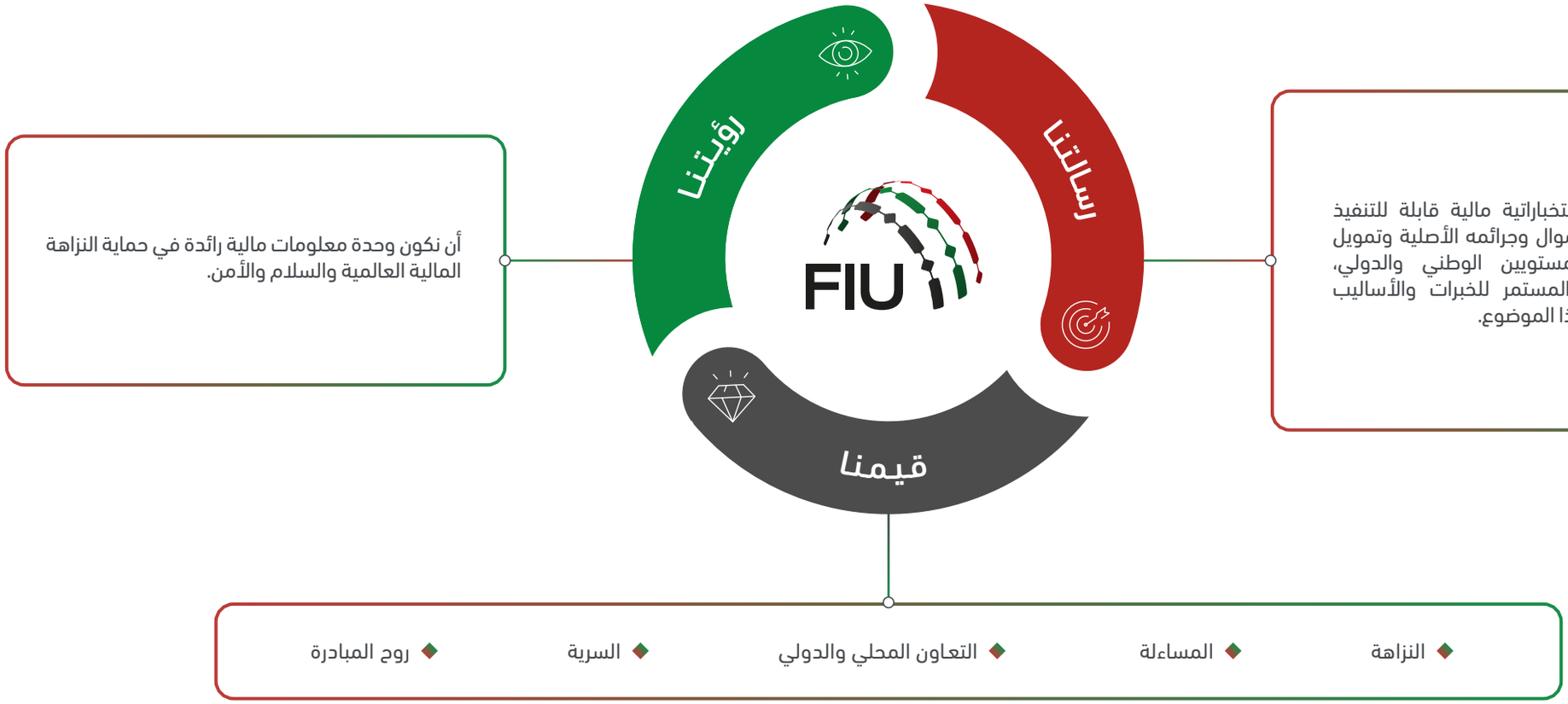

التفويض القانوني

شهدت وحدة المعلومات المالية تغييرات مؤسسية مختلفة بمرور الوقت لمواكبة الأنظمة الجنائية والمعايير الدولية المحدثة وفقاً للجريمة المالية. وفي بداية عام 1998، أسس المصرف المركزي وحدة خاصة للتحقيق في المعاملات الاحتيالية والمشبوهة وجرت إعادة تسميتها في عام 2002 وسُميت وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة. في نهاية عام 2018، تم إدخال تغييرات جوهرية بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وقرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019[3]، بالإضافة إلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2021 الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018، وبموجب هذا الإطار القانوني، تمت إعادة تسمية الوحدة لتصبح وحدة المعلومات المالية.

3- تم تعديله بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2022.

عرض عام لأعمال الوحدة

مهام واختصاصات وحدة المعلومات المالية

في إطار تنفيذ مهامها، تتمتع وحدة المعلومات المالية بالصلاحيات القانونية التالية:

> تعمل وحدة المعلومات المالية بشكل مستقل كمركز وطني مختص بتلقي تقارير المعاملات والأنشطة المشبوهة حصرياً من الكيانات المبلغة التي تخضع للرقابة، لتحليلها وإحالتها إلى السلطات المختصة.

المادة (9) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018

الإبلاغ عن المعاملات والأنشطة المشبوهة وتلقي البلاغات

الطلب من المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية والجهات المعنية، تقديم أي معلومات أو مستندات إضافية متعلقة بالتقارير والمعلومات التي تلقتها، وغيرها من المعلومات التي تراها ضرورية لأداء مهامها، في الموعد والشكل المحددين من قبل الوحدة.

تبادل المعلومات على الصعيد الدولي

تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة في الدول الأخرى بشأن تقارير المعاملات المشبوهة أو أي معلومات أخرى تتمتع الوحدة بصلاحية الحصول عليها أو الوصول إليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة عملاً بالاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها أو أي تفاهمات تبرمها الوحدة مع الوحدات النظيرة لتنظيم التعاون معها أو بشرط المعاملة بالمثل.

حماية وأمن البيانات

إنشاء قاعدة بيانات أو سجل خاص لما يتوافر لديها من معلومات، وحمايتها بوضع قواعد تحكم أمن المعلومات وسريتها، بما في ذلك إجراءات معالجة المعلومات وتخزينها وإحالتها، والتأكد من محدودية إمكانية الوصول إلى منشآتها ومعلوماتها وأنظمتها التقنية.

عرض عام لأعمال الوحدة

الهيكل التنظيمي

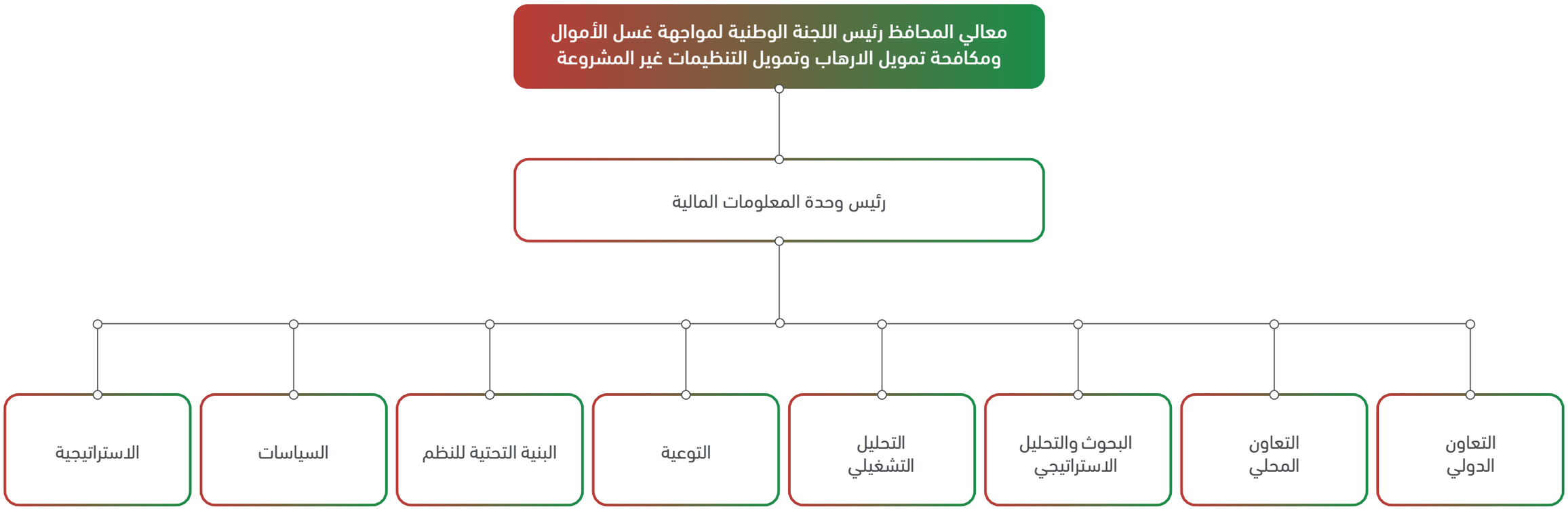

عرض عام لأعمال الوحدة

رأس المال البشري لمكافحة الجرائم المالية

تعزيز رأس المال البشري لمواجهة التهديدات المعقدة

يتألف رأس المال البشري في وحدة المعلومات المالية من مجموعة من المتخصصين ذوي المهارات والخبرات المتنوعة اللازمة لمكافحة الجرائم المالية على المستويين المحلي والدولي. وتشمل خبراتنا قادة شغلوا مناصب في قطاعات متعددة، مثل الخدمات المصرفية والشركات، والهيئات الإشرافية والرقابية، وإنفاذ القانون، بالإضافة إلى مدققي حسابات، ومحاسبين، وخبراء قانونيين، وعلماء بيانات، وباحثين أكاديميين، ونخبة من الخريجين الجدد.

29
قدرة رأس المال البشري لوحدة المعلومات المالية في عام 2020

76
قدرة رأس المال البشري لوحدة المعلومات المالية في عام 2023

> خلال عامي 2022 و 2023، حضر موظفو وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة 160 برنامجاً وجلسة تدريبية ذات صلة بالجرائم المالية

يمثل هذا
%162
زيادة في 4 سنوات

شهدت قدرات الموارد البشرية في وحدة المعلومات المالية تطوراً كبيراً منذ عام 2020، مما مكنها من تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية على الصعيدين الوطني والعالمي بكفاءة عالية. وفي عام 2021، تمت إضافة أقسام جديدة إلى الهيكل التنظيمي للوحدة، وارتفع عدد الموظفين من 29 موظفاً في عام 2020 إلى 76 موظفاً في عام 2023، ما يمثل زيادة بنسبة 162% خلال أربع سنوات.

فيما يتعلق ببناء القدرات وتعزيزها، تتمتع الموارد البشرية في وحدة المعلومات المالية بالكفاءة والاعتماد اللازمين لمكافحة الجرائم المالية. ويتم إبلاغ المحللين بانتظام بأحدث التطورات في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك التوجّهات والطرق المستجدة، كما يتلقون تدريبات مستمرة على تطبيق أفضل الممارسات والمنهجيات التشغيلية اللازمة لمكافحة الجرائم المالية بكفاءة.

شارك موظفو وحدة المعلومات المالية خلال العامين الماضيين 2022 و2023 في 160 برنامجاً وجلسة تدريبية تناولت مواضيع عالية الخطورة ذات صلة بالجرائم المالية. وفي عام 2023، تلقى موظفو الوحدة تدريباً من خلال 67 برنامجاً تدريبياً مصمماً بعناية لتلبية احتياجاتهم التشغيلية.

عرض عام لأعمال الوحدة

وظائف وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المجالات الأساسية التي تحدد تأثيرنا

يتألّف الهيكل التنظيمي للوحدة من ثمانية وظائف، بالإضافة إلى مكتب رئيس وحدة المعلومات المالية، على النحو التالي:

الاستراتيجية

تُعد صياغة وتطوير استراتيجية متسقة تتماشى مع خطة العمل الوطنية وأفضل الممارسات العالمية أمراً بالغ الأهمية لنجاح وحدة المعلومات المالية. وتضمن الخطة التشغيلية للوحدة سير الوظائف اليومية وفقاً لرسالة وحدة المعلومات المالية ورؤيتها، بالإضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح. وفي هذا السياق، تم تصميم مؤشرات الأداء الرئيسية لوحدة المعلومات المالية لتوجيه عملياتها وضمان كفاءة النتائج واستدامتها بصفة عامة.

السياسات

تعمل وظيفة السياسات على صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات بشكل مستمر والتي تضمن عمل وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للأطر القانونية والمعايير وأفضل الممارسات الوطنية والدولية. وتشمل هذه الوظيفة أيضاً تطوير المبادئ التوجيهية والإجراءات التشغيلية اللازمة للكشف عن الجرائم المالية والإبلاغ عنها وتحليلها، وضمان توافق جميع الأنشطة مع الأهداف الأوسع وفقاً لمواجهة غسل الاموال ومكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فهي محورية في تعزيز التعاون مع الجهات المعنية المحلية والدولية، وتعزيز القدرة على الاستجابة للمخاطر الناشئة والمتطلبات التنظيمية المتطورة.

التحليل التشغيلي

الإبلاغ وجمع المعلومات

أولاً، بصفته القسم المعني بتلقي التقارير، تتلقى وحدة المعلومات المالية تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة وغيرها من التقارير وفقاً للقوانين والأنظمة في دولة الإمارات من الجهات المبلغة، بما في ذلك المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية. وفي الوقت ذاته، تقوم بجمع معلومات إضافية من أوسع نطاق ممكن من المصادر الوطنية والدولية.

تحليل التقارير

ثانياً، يتولى القسم القيام بتحليل التقارير والمعلومات والبيانات الأخرى المُجمّعة لتحديد الأنشطة غير المشروعة المحتملة في القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة وقطاع مزودي خدمة الأصول الافتراضية، والاقتصاد بشكل عام، والتي قد يمارسها المجرمون في محاولاتهم لغسل العائدات غير المشروعة، وتمويل الإرهاب، وتمويل أنشطتهم غير القانونية بشكل عام. ويتم ذلك من خلال تطوير معلومات قابلة للتنفيذ على شكل أنماط من الأنشطة، وأهداف، وروابط إجرامية، وعلاقات، وشبكات، وأدلة، وبيانات إجرامية، وتتبّع الأموال.

إحالة المعلومات

أخيراً، تتم إحالة المعلومات التشغيلية، بما في ذلك التوصيات بتجميد الحسابات، عند الحاجة، إلى سلطات إنفاذ القانون، والسلطات المختصة، والجهات الدولية المعنية، لاتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنها.

يشكّل التعاون المحلي والدولي ركيزة الاتصال بين وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة وكافة الشركاء المعنيين في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في الدولة

التوعية

يعمل قسم التوعية مع الجهات المبلغة والجهات الإشرافية، ويقدم التوصيات وفقاً لأفضل الممارسات لتعزيز الامتثال لقوانين وأنظمة مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. كما يوفر القسم ملاحظات للجهات المبلغة بهدف تعزيز فعالية عملية الإبلاغ. من خلال هذا القسم، تتعاون الوحدة بشكل أساسي مع الشركاء المحليين والدوليين لتنظيم وتطوير البرامج التدريبية المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية، وكذلك لتعزيز الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

البنية التحتية للنظم

يُدير هذا القسم النظم والتطبيقات التي تمتلكها وحدة المعلومات المالية، وهياكل قواعد البيانات، وإعداد وتجهيز النظم، ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى الأنشطة اليومية الأخرى. وتؤدي البنية التحتية للنظام دوراً محورياً في تطوير التحوّل الرقمي للوحدة، من خلال اعتماد التقنيات الحديثة، والبرمجيات التحليلية، والحلول اللازمة لدعم الوظائف الأساسية للوحدة.

عرض عام لأعمال الوحدة

وظائف وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

البحوث والتحليل الاستراتيجي

تتمثل الوظيفة الرئيسية للتحليل الاستراتيجي في الاستفادة من جميع المعلومات المتاحة في قواعد بيانات وحدة المعلومات المالية والبيانات التي من الممكن الحصول عليها من السلطات المختصة لتحديد الأنماط والتوجّهات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتم تطوير هذه المعلومات إلى تقارير بحسب أنماطها، ومراجعات إحصائية، ووثائق فنية، ودراسات يتم إعدادها بشكل دوري تتعلق بالجرائم المالية داخل دولة الإمارات وخارجها عند الحاجة.

ويهدُف التحليل الاستراتيجي إلى تطوير معرفة الشركاء الرئيسيين لوحدة المعلومات المالية من القطاعين العام والخاص، سواءً محلياً أو دولياً، بدوافع المخاطر الرئيسية للجريمة المالية في دولة الإمارات، ويُبرز التهديدات والثغرات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالأخذ بعين الاعتبار هذا الهدف، يقوم قسم البحوث والتحليل الاستراتيجي بتطوير المؤشرات الضرورية للمخاطر المتعلقة بالأنماط عالية المخاطر، بهدف توجيه الكيانات المبلغة في تحديد ومراقبة المعاملات والأنشطة المشبوهة وإعداد منهجية قائمة على المخاطر.

التعاون المحلي

يختص هذا القسم بشكل أساسي في الاستجابة لطلبات السلطات المختصة وتوجيه المزيد من إحالة المعلومات بشكل تفاعلي، بالإضافة إلى رفع التقارير الفنية اللازمة بشأن التحقيقات التي تجريها سلطات إنفاذ القانون. كما يعمل هذا القسم كنقطة اتصال مركزية بين وحدة المعلومات المالية وجميع الشركاء الرئيسيين المحليين في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دولة الإمارات، بما في ذلك النيابة العامة، وسلطات إنفاذ القانون، وجهاز أمن الدولة، والسلطات الرقابية المعنية بتبادل المعلومات. وعلى هذا النحو، يعمل هذا القسم في كثير من الأحيان على توقيع مذكرات التفاهم المحلية بين وحدة المعلومات المالية والسلطات المختصة الأخرى.

التعاون الدولي

تتمثل الوظيفة الرئيسية للتعاون الدولي في العمل المشترك وتسهيل التعاون مع الشركاء الدوليين لوحدة المعلومات المالية، بما في ذلك عضوية الوحدة في مجموعة إيغمونت وأعضاء المجموعات والمنظمات الدولية الأخرى. ويعتبر التعاون الدولي وظيفة أساسية لاستلام وتحليل الطلبات الدولية الواردة للحصول على معلومات من الشركاء الدوليين لوحدة المعلومات المالية، فضلاً عن إحالة المعلومات المتعلقة بمواجهة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتمويل انتشار التسلّح، والجرائم الأصلية المرتبطة بها. استناداً إلى هذه المعلومات، يتم تنفيذ تدابير وقائية من خلال توصيات وحدة المعلومات المالية وطلبات تجميد الحسابات.

03

التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خلال الأعوام 2020-2023

التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خلال الأعوام 2020-2023

المحطات الرئيسية في مكافحة الجرائم المالية

ساهمت الاستراتيجية والخطة التشغيلية لوحدة المعلومات المالية خلال السنوات الأربعة الماضية بشكل كبير في تحقيق مختلف أهداف الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خلال الأعوام 2020-2023، بالإضافة إلى تعزيز امتثال دولة الإمارات للمعايير العالمية وأفضل الممارسات.

نبذة عن ركائز الاستراتيجية الوطنية وإجراءات عمل وحدة المعلومات المالية من عام 2020 إلى 2023

الركيزة
الإجراءات التي اتخذتها وحدة المعلومات المالية

الهدف الاستراتيجي الوطني الأول: مواصلة زيادة فهم المخاطر

- إصدار 14 تقريراً حول الأنماط والإرشادات بشأن تصنيفات المخاطر العالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تطوير 293 مؤشراً عن المخاطر لتوجيه الجهات المبلغة في تحديد ومراقبة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلّح.
- عقد جلسات توعوية وورش عمل منتظمة، بالإضافة إلى التفاعل مع الجهات المبلغة والسلطات الإشرافية والرقابية.
- عضو فاعل في مجموعات عمل تقييم المخاطر الوطنية.

الهدف الاستراتيجي الوطني الثاني: تعزيز مكانة وحدة المعلومات المالية ضمن إطار العمل الوطني للدولة لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

- في شهر يونيو 2023، تمت ترقية امتثال دولة الإمارات للتوصية رقم 29 لمجموعة العمل المالي (فاتف) كاعتراف بجهود وحدة المعلومات المالية، مما يظهر النتائج الكبيرة والتقدم المستدام في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز جهود جهات إنفاذ القانون للكشف عن عمليات غسل الأموال والتحقيق فيها

- تنفيذ 657 إحالة استباقية من وحدة المعلومات المالية إلى سلطات إنفاذ القانون.
- الاستجابة السريعة لـ 15,333 طلباً تم استلامه من السلطات المختصة المحلية في دولة الإمارات، خلال 48-24 ساعة.
- رفع 1,348 تقريراً فنياً للنيابات العامة بشأن مجموعة واسعة من الجرائم الأصلية والتحقيقات المتعلقة بغسل الأموال.

14
دليل إرشادي وتقرير حول أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم إصدارها

657
إحالة من وحدة المعلومات المالية إلى جهات إنفاذ القانون

التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خلال الأعوام 2020-2023

المحطات الأساسية في مكافحة الجرائم المالية

لمحة عن ركائز الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة وأعمال وحدة المعلومات المالية بين 2020-2023

الركيزة
الإجراءات التي اتخذتها وحدة المعلومات المالية

الهدف الاستراتيجي الرابع: استخدام التدابير المؤقتة وإجراءات المصادرة على نحو أكثر وبفعالية

- استفادت وحدة المعلومات المالية بفعالية من وظيفتها في إصدار أوامر التجميد من قبل معالي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بناءً على تقارير مشتبه بها واردة من جهات مبلغة.
- تم تقدير المبلغ المجمد بـ 452,529,528 درهم إماراتي تقريباً بناءً على تحليلات أجرتها وحدة المعلومات المالية في عام 2022، ومبلغ **399,286,370 درهم** إماراتي في عام **2023**[4]، وذلك في إطار زيادة بنسبة 200% في عدد أوامر التجميد.

الهدف الاستراتيجي الوطني العاشر: تعزيز علاقات التعاون بشأن البرامج لدى دولة الإمارات مع شركائها الدوليين

- تبادل 5,622 من تقارير المعلومات الدولية مع الشركاء الاستراتيجيين لدولة الإمارات بشكل تفاعلي وتلقائي في عام 2023.
- توقيع 68 مذكرة تفاهم مع وحدات المعلومات المالية النظيرة حتى ديسمبر 2023.
- تشكيل فريق عمليات مشترك مع الشركاء الاستراتيجيين حول مواضيع محددة.
- استضافة الاجتماع السنوي لفرق العمل التابعة لمجموعة "إيغمونت" في عام 2023.
- المساهمة في مركز إيغمونت لدعم وحدات المعلومات المالية في مختلف المواضيع الفنية والتشغيلية المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

الهدف الاستراتيجي 11: الاستمرارية في التحقيقات في جرائم تمويل الإرهاب وإدانتها وإصدار الأحكام بشأنها

- تمت إحالة 79 حالة إلى سلطات إنفاذ القانون من وحدة المعلومات المالية وتم تبادل 125 تقرير معلومات مع الشركاء الدوليين فيما يتعلق بتمويل الإرهاب.

المبالغ المقدّرة التي تم تجميدها بناءً على تحاليل وحدة المعلومات المالية عام 2022

452,529,528 درهم

ارتبطت الوحدة بزيادة بنسبة 200% في أوامر التجميد لعام 2023

399,286,370 درهم

4- وقد ترتفع هذه المبالغ أو تنخفض لأسباب مختلفة.

04

العمليات والتعاون

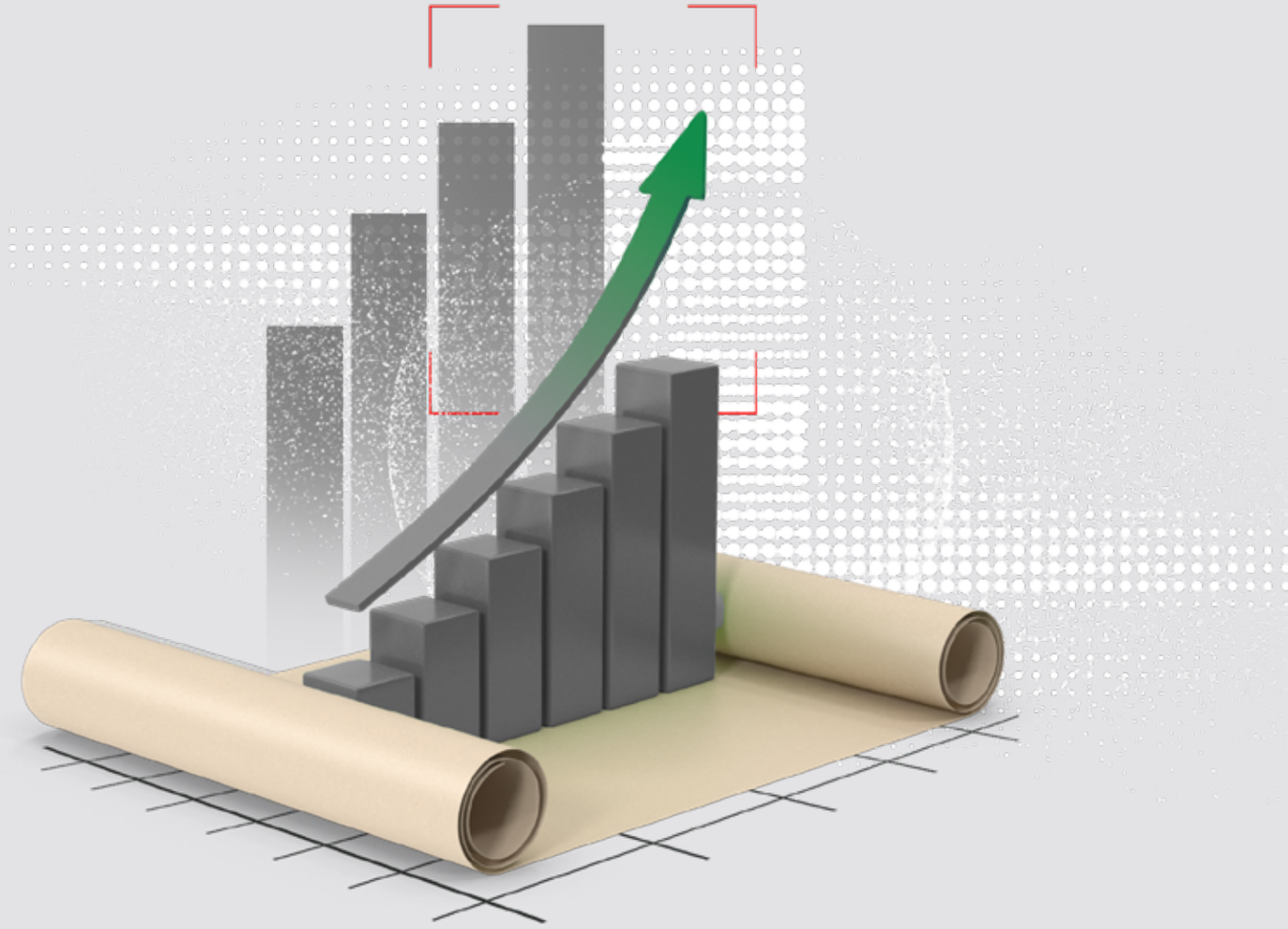

العمليات والتعاون

التحليل التشغيلي

نمو كبير في عدد الكيانات المسجلة وتقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة التي يتم رفعها عبر goAML

تلتزم الكيانات المبلغة بتقديم أنواع مختلفة من التقارير، بما في ذلك تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية، عبر نظام رفع التقارير goAML.

وارتفع عدد الكيانات المبلغة بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية لأداء الالتزامات الرقابية المطلوبة من المؤسسات المالية وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة وقطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية. وبحلول شهر ديسمبر 2023، بلغ عدد الكيانات المبلغة في نظام goAML **18,899**، مرتفعاً من 1,524 في عام 2020.

مع هذا النمو في عدد الكيانات المبلغة، شهدت تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة أيضاً زيادة كبيرة من **16,621** في عام 2020 إلى **53,470** في عام 2023، مما يشير إلى تفاعل كبير وامتثال لمتطلبات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

18,899

كيان مبلغ مسجّل على نظام الإبلاغ goAML عام 2023

الكيانات المبلغة المسجلة في نظام الإبلاغ goAML

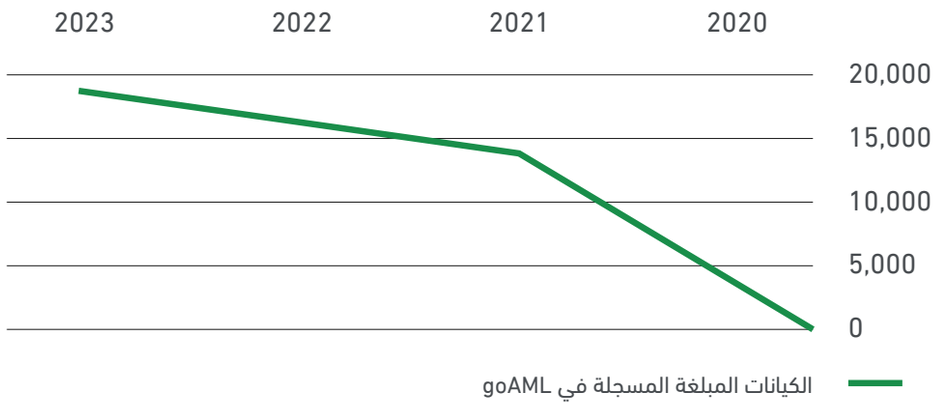

عدد تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة 2020 - 2023

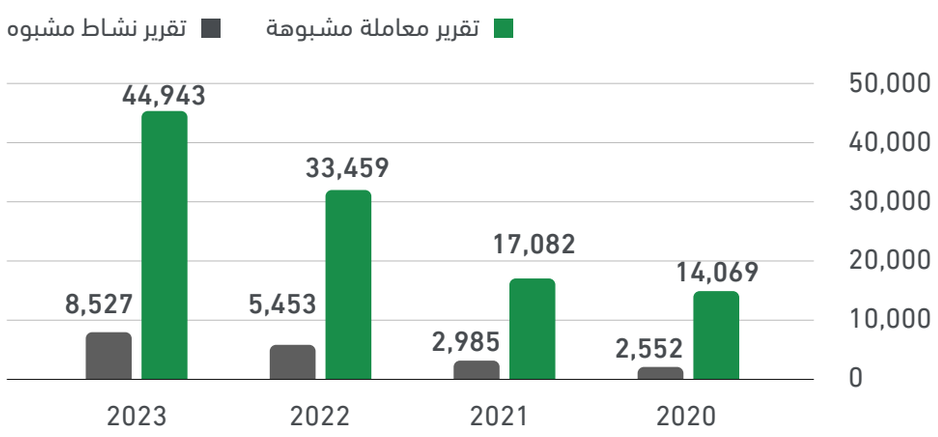

شهد تفاعل الكيانات المبلغة مع نظام الإبلاغ التابع لوحدة المعلومات المالية زيادة كبيرة منذ عام 2021، وذلك بسبب الأنواع الجديدة من التقارير التي أضافتها وحدة المعلومات المالية، بالإضافة إلى تضمين جهات مبلغة جديدة مثل مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية.[5]

5- استناداً إلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2021.

العمليات والتعاون

التحليل التشغيلي

بالتنسيق مع السلطات الإشرافية لقطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أنشأت وحدة المعلومات المالية في عام 2021 نوعين من تقارير المعاملات التي تتجاوز الحد المقرر: تقرير تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (للتحويلات النقدية والتحويلات الدولية) وتقرير الأنشطة العقارية (للتحويلات النقدية والعملات المشفرة). يرجى الرجوع إلى **الملحق 1** لمزيد من المعلومات حول أنواع التقارير.

عدد التقارير التي رفعتها الكيانات المبلغة[6]

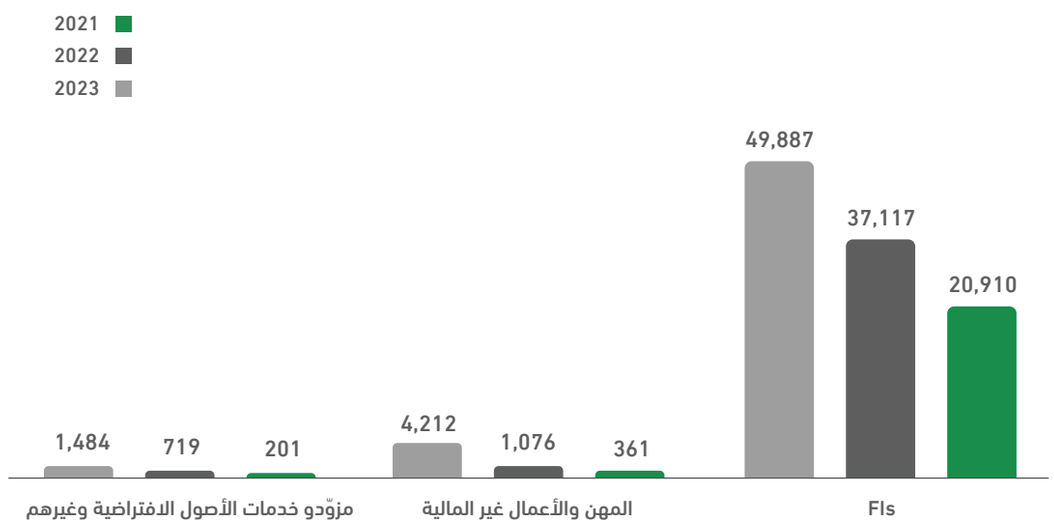

تقارير تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة DPMSRs

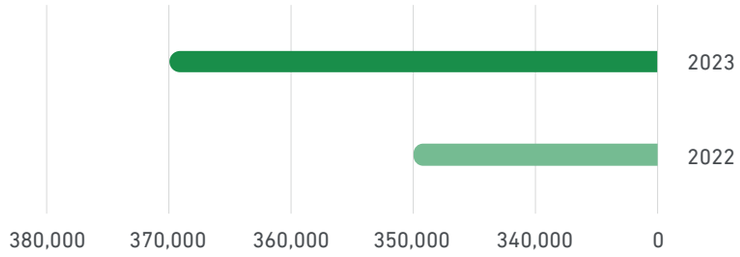

تقارير النشاط العقاري REARs

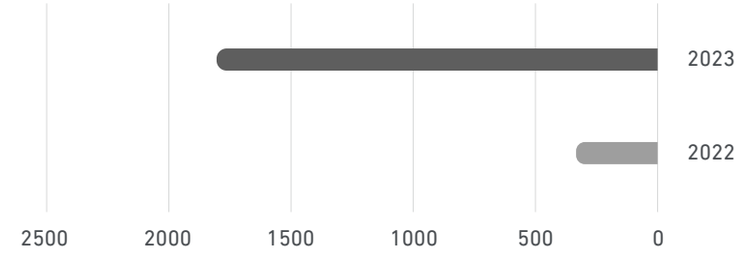

6- قد تتضمن التقارير المشبوهة تقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير الأنشطة المشبوهة، وطلبات المعلومات، وطلبات المعلومات المتعلقة بالمعاملات المشبوهة، و التقارير الوطنية المتعلقة بالمعاملات المشبوهة، و التقارير المالية المتعلقة بالمعاملات المشبوهة، وتقارير... مع ملاحظة أنه تمت إضافة أنواع جديدة من التقارير على مر السنين.

العمليات والتعاون

التحليل التشغيلي

استناداً إلى النهج القائم على المخاطر الذي تتبعه وحدة المعلومات المالية وتطبيق عملية فرز منهجية لتحديد الأولويات، يتم تطوير تحليل التقارير المشبوهة المستلمة إلى إحالات إلى جهات إنفاذ القانون، مع الإشارة إلى أن الحالات غالباً ما تتضمن معلومات من عدة تقارير مشبوهة.

ارتفع عدد القضايا التي تمت إحالتها إلى السلطات المختصة (مثل سلطات إنفاذ القانون، وأمن الدولة، والنيابة العامة) بشكل كبير من 56 حالة في عام 2020 إلى 246 حالة في عام 2023، مما يُمثل زيادة بنسبة 339%.

خلال السنوات الأربعة الماضية، تمت إحالة 657 تقريراً بشكل استباقي إلى جانب 7145 تقريراً عن حالات مشتبه بها إلى سلطات إنفاذ القانون.

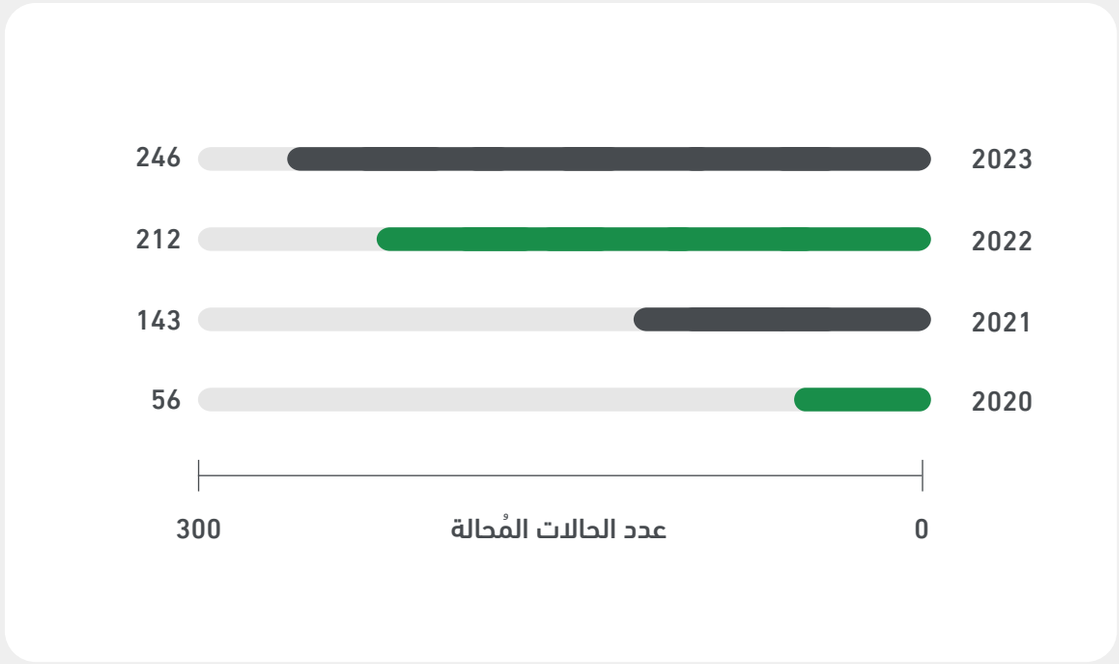

246
إحالة عام 2023

العمليات والتعاون

التحليل التشغيلي

أبرز القضايا التي تمت إحالتها حسب أنماطها أو أمكانية التنبؤ بالجريمة الأصلية

النمط ذو الصلة أو الجريمة الأصلية	2020	2021	2022	2023	المجموع
الحوالات الاحتيالية (استرجاع الحوالات الاحتيالية المحلية والدولية)	37	37	30	38	**142**
غسل الأموال عن طريق أطراف محترفة أو شبكات غسل الأموال عن طريق أطراف ثالثة	2	18	56	50	**126**
حالة محتملة من تمويل الإرهاب	1	12	12	48	**73**
غسل عائدات الجرائم الأصلية الخارجية (بما فيها الجرائم الضريبية المباشرة وغير المباشرة)	7	26	13	24	**70**
غسل الأموال القائم على التجارة	5	17	27	16	**65**
حالات تنطوي على منهجيات غسل أموال معقدة و/أو شركات في قطاعات ذات مخاطر عالية	1	10	26	16	**53**
غسل عائدات تهريب المخدرات/الاتجار بالبشر	1	3	27	20	**51**

العمليات والتعاون

البحوث والتحليل الاستراتيجي

تؤدي وظيفة التحليل الاستراتيجي دوراً حاسماً في فهم وتخفيف مخاطر الجرائم المالية على المستويين المؤسسي والوطني من خلال تحديد الثغرات والتهديدات المحتملة، مما يُمكّن وحدة المعلومات المالية وشركائها الرئيسيين من التصدي بشكل استباقي لمخاطر الجرائم المالية ومنع المخططات الإجرامية. ومن خلال هذه الوظيفة، تقدم وحدة المعلومات المالية لصنّاع السياسات والكيانات المبلغة والسلطات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون توصيات ومقترحات تتعلق بتطوير السياسات والتدابير اللازمة للسيطرة على المخاطر المحددة والتخفيف من حدتها.

وعلى مدار السنوات الثلاث الماضية (2021-2023)، أصدرت وحدة المعلومات المالية 14 تقريراً للتحليل الاستراتيجي لتطوير معرفة الشركاء بمجموعة واسعة من الأنماط والمخططات الإجرامية. كما قامت منتجات التحليل الاستراتيجي بتطوير 293 مؤشراً للمخاطر لتوجيه الكيانات المبلغة في اكتشاف وتحديد المعاملات والأنشطة المشبوهة ذات الصلة بالجرائم المالية.

293

مؤشر مخاطر تم تطويره

2021

إساءة استخدام الكيانات القانونية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إساءة استخدام المنظمات غير الربحية: إرشادات للكيانات المبلغة

التحليل الاستراتيجي لغسل الأموال القائم على التجارة

التحليل الاستراتيجي لخدمات تحويل الأموال أو القيمة ووسطاء الحوالة المسجلين

التحليل الاستراتيجي المتعلق بحالات غسل الأموال الاحترافي والعائدات الأجنبية للجرائم

التحليل الاستراتيجي للأصول الافتراضية

2022

جرائم الاحتيال، والتوجّهات والأنماط

تقرير التحليل الاستراتيجي حول تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

أنماط ومخططات للشرق الأقصى - تقرير رسمي

المراجعة الإحصائية لنظام الإبلاغ عن الحوالات في دولة الإمارات وبيانات الهيئة الاتحادية للجمارك

2023

إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات في الأنشطة غير المشروعة

الأعمال والمهن غير المالية المحددة - مراجعة تحليل استراتيجي

أنماط إساءة استخدام المؤسسات المالية في تهريب المخدرات وغسل عائداتها

أنماط غسل الأموال من الأنشطة العقارية

> على مدى السنوات الثلاث الماضية، 2021-2023، أصدرت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة 14 تقرير تحليل استراتيجي لتطوير فهم الشركاء المعنيين للوحدة لمجموعة واسعة من الأنماط والمخططات الإجرامية

العمليات والتعاون

البحوث والتحليل الاستراتيجي

يحدد التحليل الاستراتيجي المنهجيات في سياق التقييم الوطني للمخاطر وتقييمات المخاطر القطاعية، ويعتمد على تحليل قواعد بيانات كبيرة للكشف عن الأنماط والتوجّهات والحالات غير الطبيعية في المعاملات والأنشطة التي قد تشير إلى الجرائم المالية. وغالباً ما يتضمن ذلك مجموعة واسعة من المصادر المتاحة ضمن قواعد بيانات وحدة المعلومات المالية والمصادر التي يمكن الحصول عليها من الشركاء الرئيسيين، بالإضافة إلى المعلومات من مصادر مفتوحة.

تضمنت جميع تقارير التحليل الاستراتيجي لوحدة المعلومات المالية فحص عينة من التقارير المشبوهة التي تغطي سنة سابقة (على الأقل) أو ثلاث سنوات سابقة (كحد أقصى)، وذلك حسب المنهجية المستخدمة في الموضوع. بلغت العينات التي تم فحصها من عام 2020 إلى 2023 ما مجموعه 6,729 تقريراً مشتبهاً به تم استلامه من كيانات مبلغة مختلفة وأكثر من 500 طلب تعاون دولي. ويضاف إلى ذلك بيانات الجمارك والتحويلات، بالإضافة إلى الحالات المحالة من سلطات إنفاذ القانون وإليها.

6,729
تقارير المعاملات المشبوهة الواردة من الكيانات المبلغة

500+
فحص لتقارير الاستخبارات الدولية

البيانات المستخدمة في منتجات التحليل الاستراتيجي 2021-2023

2021

102 مؤشر مخاطر

- 1,182 تقرير معاملة مشبوهة وتقرير نشاط مشبوه
- 60 طلب معلومات واردة ونشر تلقائي
- 5 طلب معلومات صادرة وإحالة تلقائية
- 5 قضايا تمت إحالتها إلى السلطات المختصة
- 23,608 الإقرارات النقدية الواردة والصادرة
- بيانات الحوالات الواردة والصادرة

2022

59 مؤشر مخاطر

- 1,580 تقرير معاملات مشبوهة
- 139 تقرير أنشطة مشبوهة
- 327,424 تقارير من تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة
- 81 طلب معلومات وارد وإحالة تلقائية
- 44 طلب معلومات صادر وإحالة تلقائية
- 105 قضايا تمت إحالتها إلى السلطات المختصة
- 85,172 الإقرارات النقدية الواردة والصادرة
- بيانات الحوالات الواردة والصادرة

2023

132 مؤشر مخاطر

- 3,246 تقرير معاملات مشبوهة
- 582 تقرير أنشطة مشبوهة
- 80 تقرير أنشطة ذات علاقة بالدول ذات المخاطر العالية
- 976 تقرير أنشطة عقارية
- 280 طلب معلومات وارد وإحالة تلقائية
- 80 طلب معلومات صادر وإحالة تلقائية
- 265 حالة تمت إحالتها إلى السلطات المختصة
- 129 حالة تم إحالتها إلى السلطات المختصة تتعلق بـ 292 موضوعاً
- 16,637 الإقرارات النقدية الواردة
- 2,905 الإقرارات النقدية الصادرة

العمليات والتعاون

أبرز منتجات التحليل الاستراتيجي لعام 2023

إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات في الأنشطة غير المشروعة[7]

تقوم وحدة المعلومات المالية بإعداد سيناريوهات مختلفة للأنماط المحتملة المرتبطة بإساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات في الدولة لأغراض غير مشروعة. وقد أكّدت اختبارات هذه السيناريوهات باستخدام البيانات المتاحة والممكن للحصول عليها من وحدة المعلومات المالية إمكانية إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين المحليين كوسيلة لتمرير أو وسيلة مصادر غير معروفة للأموال من خلال عشرة تقنيات وطرق محددة.

تم تحديد 10 تقنيات ووسائل

01 إساءة الاستخدام المحتملة للأشخاص الاعتباريين ككيانات واجهة أو كيانات صورية للأنشطة غير القانونية

02 إساءة الاستخدام المحتملة للهياكل الخارجية في الأنشطة غير القانونية

03 إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في الأنشطة الاحتيالية

04 الإمكانية المحتملة لتورط الوسطاء المهنيين (الأعمال والمهن غير المالية المحددة) في تسهيل إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في دولة الإمارات

05 الإساءة المحتملة لاستخدام الأشخاص الاعتباريين في حركة الأموال عبر الحدود

06 إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في إجراء أنشطة وسطاء الحوالة غير المرخصين

07 إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في غسل الأموال القائم على التجارة

08 الإساءة المحتملة لاستخدام الأشخاص الاعتباريين لغسل عائدات التهرّب الضريبي

09 الإساءة المحتملة لاستخدام الأشخاص الاعتباريين في تمويل انتشار التسلّح

10 الإساءة المحتملة لاستخدام الأشخاص الاعتباريين في التهرب من العقوبات

7-المصدر: موقع وحدة المعلومات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط التالي: https://www.uaefiu.gov.ae/en/more/knowledge-centre/publications/trends-typology-reports/the-abuse-of-legal-persons-and-arrangements-in-illicit-activities

العمليات والتعاون

أبرز منتجات التحليل الاستراتيجي لعام 2023

أنماط إساءة استخدام المؤسسات المالية في تهريب المخدرات وغسل عائداتها[8]

وفقاً للجولة الرابعة من التقييمات المتبادلة لمجموعة العمل المالي (فاتف)، حدد ثلثا الدول تهريب المخدرات كجريمة أصلية رئيسية مرتبطة بغسل الأموال، يليه الفساد، والاحتيال، والجرائم الضريبية.[9]

كان الهدف من التحليل الاستراتيجي تحديد السمات والعوامل التي تتصل بالمؤسسات المالية فيما يتعلق بإساءة استخدام المواد المخدرة والمؤثرات العقلية. تناول تقرير التحليل الاستراتيجي بشكل أساسي الأنماط والتوجّهات الأكثر شيوعاً التي يتم فيها إساءة استخدام المؤسسات المالية في نقل المواد المخدرة والمؤثرات العقلية المتداولة بشكل غير مشروع. بالإضافة إلى ذلك، حاول التقرير تحديد طرق لغسل عائدات تهريب المخدرات في الإمارات، بما في ذلك إمكانية دمج أموال المخدرات مع الأصول الرقمية وقطاع العقارات. كما استعرض التقرير كيفية إساءة استخدام المؤسسات المالية في التوجّه المتصاعد بشكل كبير لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي لتهريب المخدرات إلى سوق أكبر.

نتيجةً للتحليل، تم تحديد ستة أنماط مع مؤشرات المخاطر المرتبطة بها، حيث يتطلب الأمر اتخاذ تدابير للحد من المخاطر.

01

إساءة استخدام القطاع المصرفي في تهريب المخدرات وغسل الأموال

02

إساءة استخدام شركات الخدمات المالية في تهريب المخدرات وغسل الأموال

03

إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في تهريب المخدرات وغسل الأموال

04

استخدام تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة في تهريب المخدرات وغسل عائدات المخدرات غير المشروعة

05

إساءة استخدام قطاع العقارات في غسل عائدات تهريب المخدرات

06

الإساءة المحتملة للأصول الافتراضية في تهريب المخدرات وغسل الأموال

8-المصدر: موقع وحدة المعلومات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط التالي:
https://www.uaefiu.gov.ae/en/more/knowledge-centre/publications/trends-typology-reports/patterns-of-abusing-financial-institutions-in-drug-trafficking-and-laundering-its-proceeds

9-مجموعة العمل المالي (2022) "تقرير عن حالة الفعالية والامتثال لمعايير مجموعة العمل المالي"

العمليات والتعاون

أبرز منتجات التحليل الاستراتيجي لعام 2023

أنماط ونماذج غسل الأموال من الأنشطة العقارية[10]

نظراً للطبيعة العقارية باعتبارها مصدراً للأصول عالية القيمة، يُلاحظ أنها وسيلة جذابة للشبكات الإجرامية لغسل عائداتها غير المشروعة. قامت وحدة المعلومات المالية بفحص المخاطر المحتملة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بقطاع العقارات لتطوير معرفة الشركاء لوحدة المعلومات المالية لأساليب الإساءة المحتملة المرتبطة باستخدام قطاع العقارات في غسل عائدات الجريمة. وذلك بالإضافة إلى تقديم مزيد من الإرشادات للكيانات المبلغة المشاركة في المعاملات العقارية لتمكينها من اكتشاف المعاملات والأنشطة المشبوهة المتعلقة بالقطاع والإبلاغ عنها. وقد حددت وحدة المعلومات المالية ستة أنماط شائعة حول كيفية دمج الأموال غير المشروعة في قطاع العقارات في دولة الإمارات.

حددت وحدة المعلومات المالية ستة أنماط متكررة لكيفية دمج الأموال غير المشروعة في القطاع العقاري في دولة الإمارات

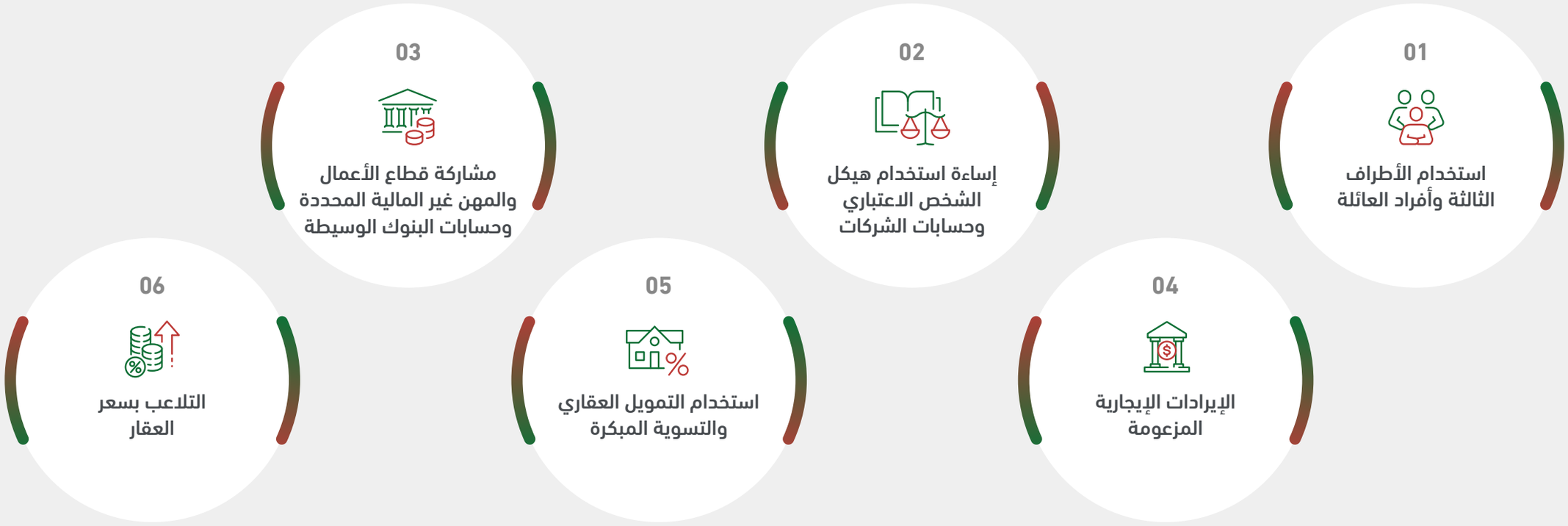

10-المصدر: موقع وحدة المعلومات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة على الرابط التالي: https://www.uaefiu.gov.ae/en/more/knowledge-centre/publications/trends-typology-reports/real-estate-money-laundering

العمليات والتعاون

أبرز منتجات التحليل الاستراتيجي لعام 2023

الأعمال والمهن غير المالية المحددة[11]

وفقاً لما نص عليه المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018، فإن الأعمال والمهن غير المالية المحددة ، مثل الكيانات المبلغة الأخرى، ملزمة بتقديم تقارير عن أي معاملات وأنشطة مشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية بشكل فوري عندما يكون هناك شكوك أو أسباب معقولة للإشتباه في أن العائدات مرتبطة بجريمة، أو بمحاولة، أو نية لاستخدام الأموال، أو العائدات لارتكاب جريمة، أو إخفائها، أو الاستفادة منها. علاوةً على ذلك، يُطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد وتقييم واتخاذ تدابير وقائية لتقليل أي مخاطر للتورط في تسهيل تحويل العائدات غير المشروعة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

قامت وحدة المعلومات المالية بإجراء تحليل استراتيجي للتقارير المشبوهة المستلمة من قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة منذ تسجيلها في نظام رفع التقارير (goAML). وكان الهدف من التحليل تقييم معرفة ووعي هذه القطاعات بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات رفع التقارير. بالإضافة إلى ذلك، سعى التحليل إلى تحديد الأنماط المحتملة لكيفية استغلال العملاء للأعمال والمهن غير المالية المحددة. على سبيل المثال، سلط التحليل الضوء على إمكانية استغلال هذه القطاعات في إخفاء الأموال المملوكة للمستفيدين النهائيين، وتسهيل تأسيس الأشخاص الاعتباريين لاستخدامهم كقناة لعائدات الأنشطة الإجرامية أو كوسطاء للمعاملات بهدف إخفاء هويات عملائهم وارتباطهم بمعاملات معينة.

"أجرت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحليلاً استراتيجياً للتقارير المشبوهة الواردة من قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة منذ تسجيلها في نظام الإبلاغ الخاص بوحدة المعلومات المالية (goAML)"

الكيانات الخاضعة للرقابة من فئة الأعمال والمهن غير المالية المحددة

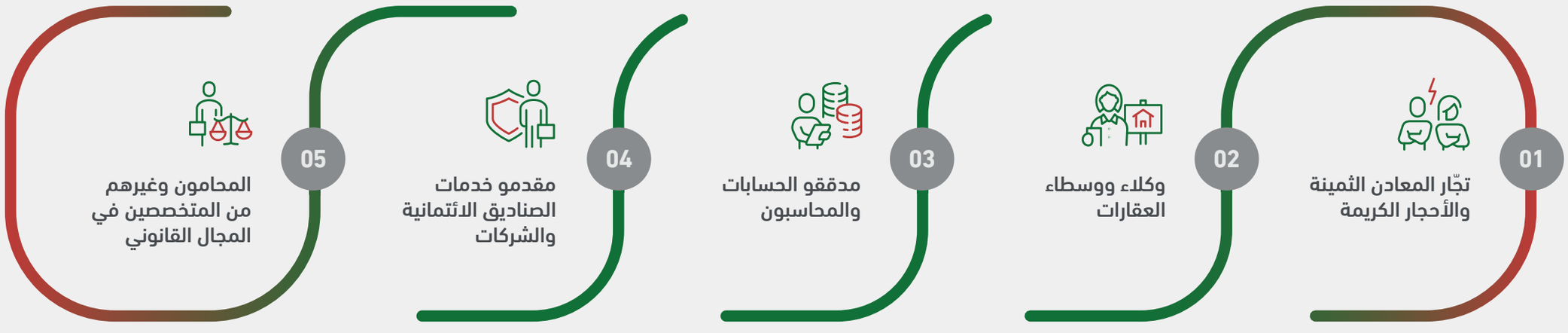

11-متاح للسلطات الإشرافية والتنظيمية.

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون المحلي

توحيد الجهود من أجل كشف الشبكات الإجرامية والقضاء عليها في جميع أنحاء الدولة

الجريمة المالية لا تتجاوز الحدود فحسب، بل تشمل أيضاً قطاعات وولايات قضائية متعددة داخل الدولة الواحدة وذلك بهدف إضافة المزيد من الطبقات والتعقيد في تتبّع مصدر العائدات غير المشروعة. لذلك، فإن التعاون المحلي بين السلطات المختصة له دور حيوي في ضمان الرصد الشامل لمخاطر الجرائم المالية وبناء جبهة موحدة ضد الشبكات الإجرامية من خلال نهج وإجراءات الإنفاذ المنسقة في الدولة. ويؤدي تبادل المعلومات الدقيقة والمعلومات الاستخباراتية محلياً في الوقت المناسب دوراً حاسماً في تحقيق هذا الهدف.

من أجل لتعزيز تبادل المعلومات على المستوى الوطني، وقّعت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة مذكرات تفاهم مختلفة مع شركاء محليين من الجهات المختصة على مدار السنوات الماضية، بما في ذلك: ثلاث مذكرات تفاهم في عام 2023 مع سوق أبوظبي العالمي، وسلطة دبي للخدمات المالية، والمكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار.

لقاء بين فريق وحدة المعلومات المالية والسلطات المعنية

> **ثلاث مذكرات تفاهم في عام 2023 مع سوق أبوظبي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية والمكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار**

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون المحلي

نظام إدارة الاستعلامات المتكامل (IEMS)

بالإضافة إلى ذلك، وضعت وحدة المعلومات المالية نهجاً قوياً على المستوى الوطني من خلال نظام إدارة الاستعلامات المتكامل (IEMS) لتيسير التواصل بين السلطات المختصة ومعالجة طلبات مشاركة المعلومات بين الجهات الرقابية، وإنفاذ القانون، والسلطات القضائية، والكيانات المبلغة، ووحدة المعلومات المالية.

وخلال السنوات الأربع الماضية، نفّذت وحدة المعلومات المالية 15,333 طلباً تلقته من السلطات المختصة المحلية، بما في ذلك النيابة العامة، وسلطات إنفاذ القانون، والجهات الرقابية. وفي عام 2023، ارتفع عدد الطلبات التي تم تنفيذها إلى 4,608 طلب مقارنة بـ3,742 طلباً في العام السابق. وكانت الغالبية العظمى من هذه الطلبات تتطلب معلومات من جميع المؤسسات المالية في دولة الإمارات بشأن مواضيع التحقيق. ونظراً لأهمية المعلومات المطلوبة في التحقيقات الجارية، قامت الوحدة بتنفيذ الطلبات الواردة خلال فترة تراوحت بين 24 و48 ساعة.

كما تقدم وحدة المعلومات المالية للنيابات العامة في جميع أنحاء دولة الإمارات تقارير فنية شاملة تدعم القضايا الجارية، حيث تُحدد الحالات التي يُوصى فيها بتجميد الأصول.

خلال الأعوام من 2020 إلى 2023، رفعت الوحدة 1,348 تقريراً فنياً يتعلق بمجموعة واسعة من الجرائم الأصلية والتحقيقات في غسل الأموال. وفي عام 2023، ارتفع عدد التقارير الفنية إلى 398 مقارنة بـ 312 في السنة السابقة، مما يُمثل زيادة بنسبة 28% في التقارير الشاملة.

عدد الطلبات الواردة من جهات إنفاذ القانون بحسب نوعها

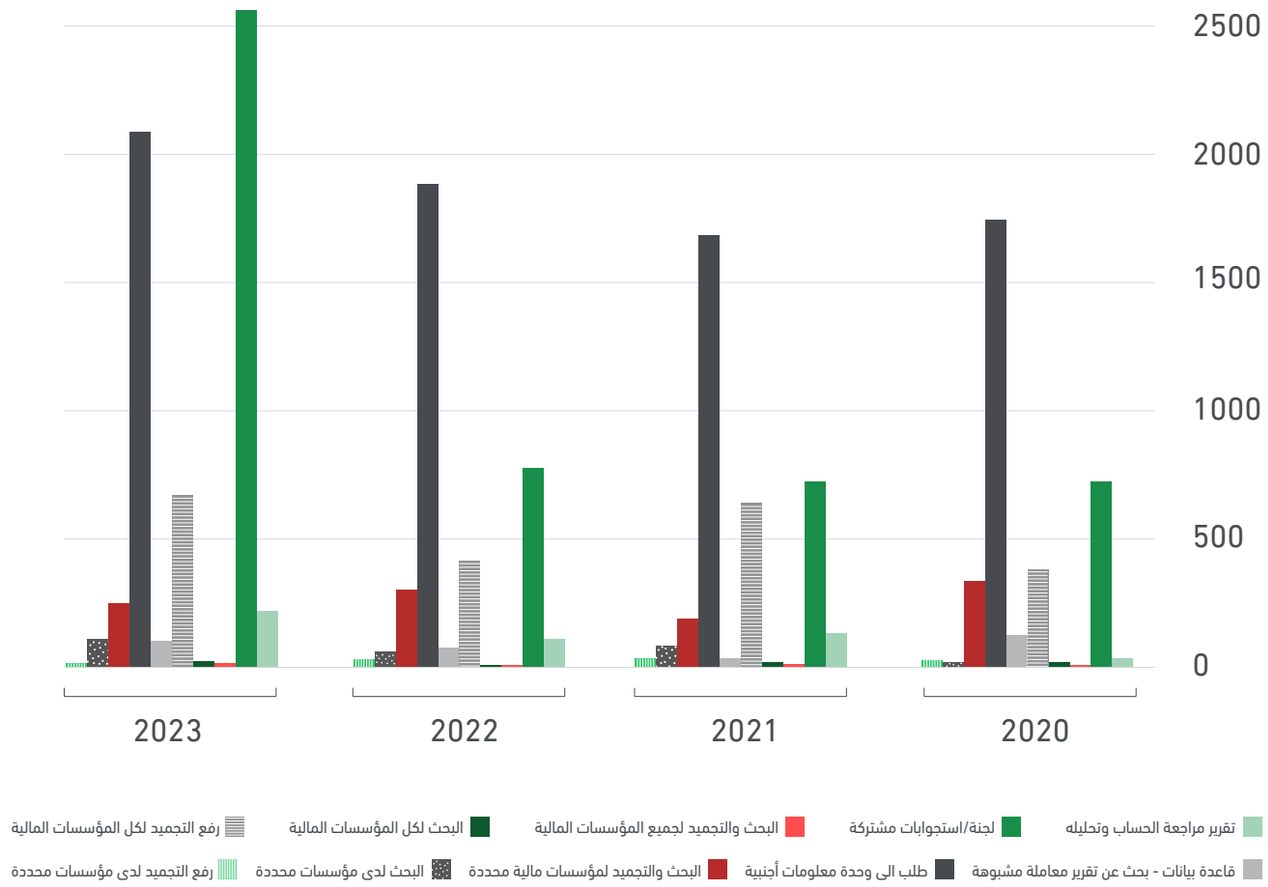

التقارير الفنية الصادرة الى الجهات المحلية

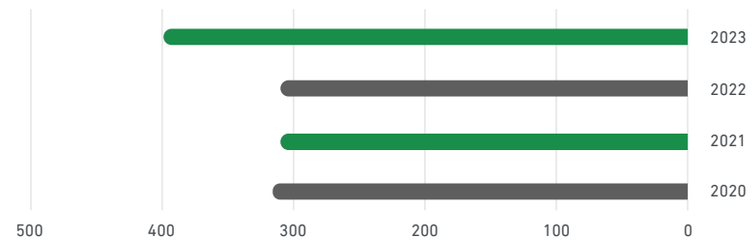

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون المحلي

تلتزم وحدة المعلومات المالية بأداء وظائفها الأساسية المتمثلة في تبادل المعلومات مع الشركاء الاستراتيجيين والشركاء الدوليين الآخرين لتمكينهم من تتبع الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، وحماية نزاهة النظام المالي الدولي من المكاسب غير المشروعة، واسترداد العائدات الإجرامية بفعالية.

الإمارة	العدد
أبوظبي	589
دبي	1975
الشارقة	654
عجمان	358
أم القيوين	105
رأس الخيمة	201
الفجيرة	173

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون الدولي

بناء تحالفات قوية للتنسيق عبر الحدود الوطنية وتبادل المعلومات

عادة ما تتضمن الجرائم المالية، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح، معاملات عبر الحدود، مما يستلزم التنسيق الدولي ومشاركة المعلومات لتتبع العائدات الإجرامية. وتواصل وحدة المعلومات المالية تعاونها وتنسيقها مع وحدات المعلومات المالية النظيرة والشركاء الدوليين الآخرين لتحديد وتتبع المعاملات والأنشطة المشبوهة، بما يدعم التحقيقات والإنفاذ بفعالية من خلال توفير المعلومات اللازمة.

وخلال السنوات الأربع الماضية من 2020 إلى 2023، تلقت وحدة المعلومات المالية 3,122 طلباً للحصول على معلومات، وأرسلت في الوقت ذاته 1,079 طلباً. ومع الأخذ في الاعتبار جميع أنواع المعلومات المتبادلة، سواء من خلال طلبات الحصول على المعلومات أو الإحالة التلقائية، سجلت الوحدة زيادة كبيرة بنسبة 159% في التفاعل مع الشركاء الرئيسيين الدوليين في عام 2023 مقارنة بعام 2020. وفي عام 2023، تلقت الوحدة 1,027 طلب معلومات وارد وتمت إحالة 358 حالة تلقائية، بينما أرسلت 463 طلب معلومات صادر و224 إحالة تلقائية.

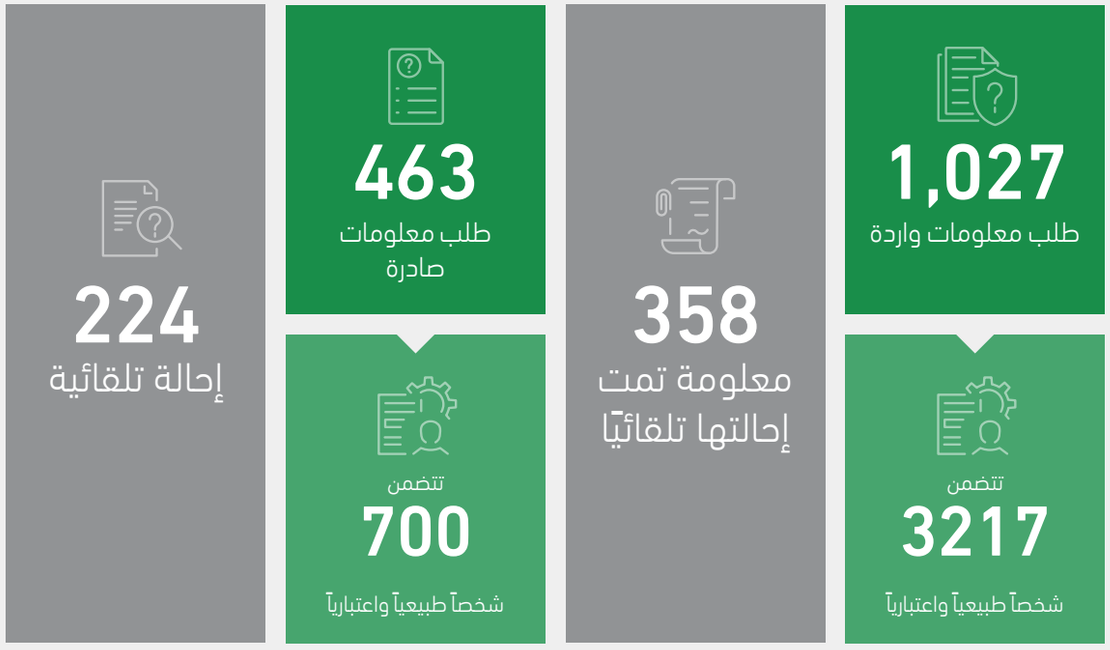

2023-2020	2023
3,122 طلبات معلومات واردة	1,027 طلبات معلومات واردة
1,079 طلبات معلومات صادرة	358 إحالات تلقائية واردة
%159 زيادة التفاعل مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية مقارنة بعام 2020	463 طلبات المعلومات الصادرة
	224 إحالات تلقائية صادرة

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون الدولي

تقارير المعلومات المتبادلة مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية بين 2020/01/01 و 2023/12/31

تم تسجيل زيادة ملحوظة بنسبة 1127% في عدد التقارير الصادرة في عام 2023 مقارنة بعام 2020. وفي الوقت نفسه، انخفضت المدة الزمنية للرد على الطلبات الواردة بشكل كبير بنسبة 280%، من 156 يوماً في عام 2020 إلى 41 يوماً في عام 2023.

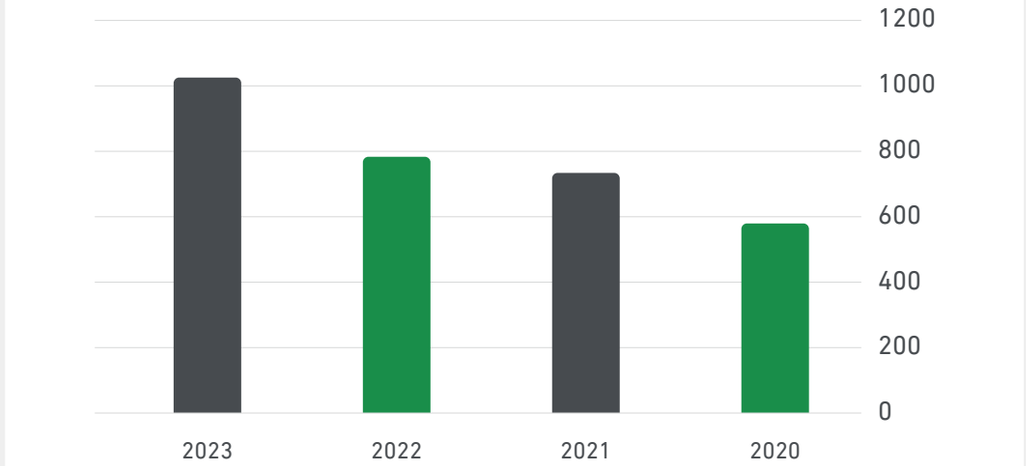

طلب معلومات وارد

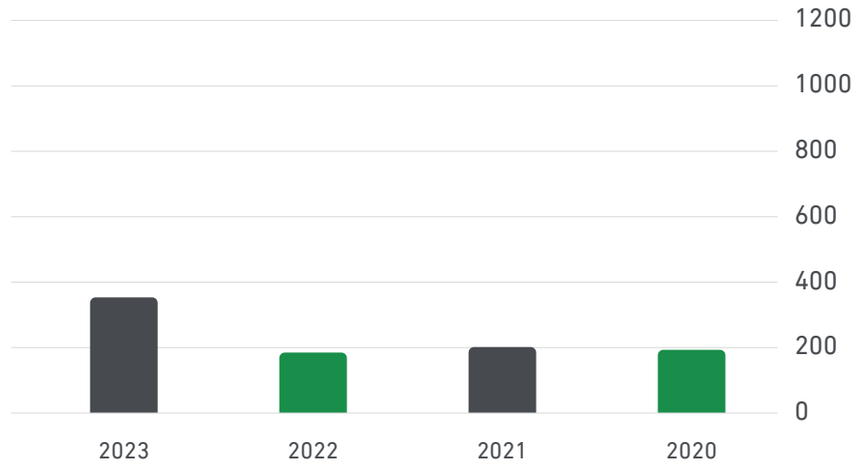

إحالة تلقائية واردة

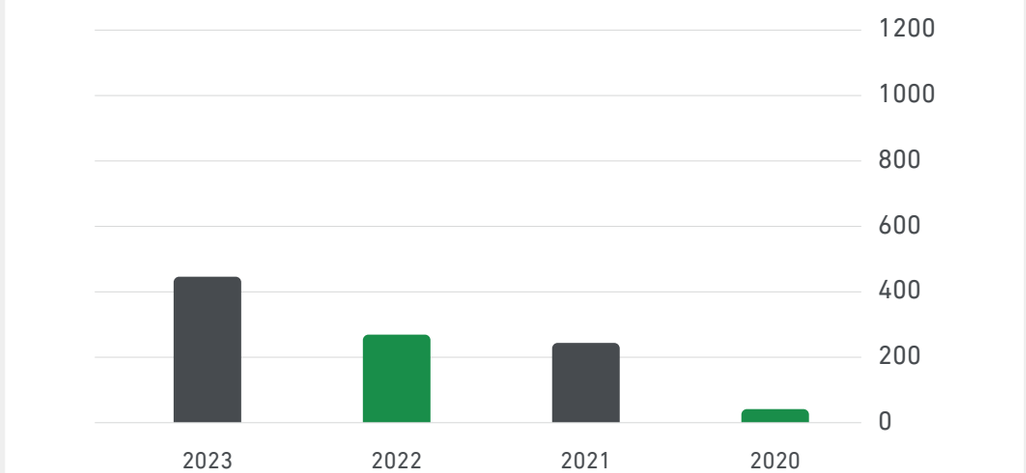

طلب معلومات صادر

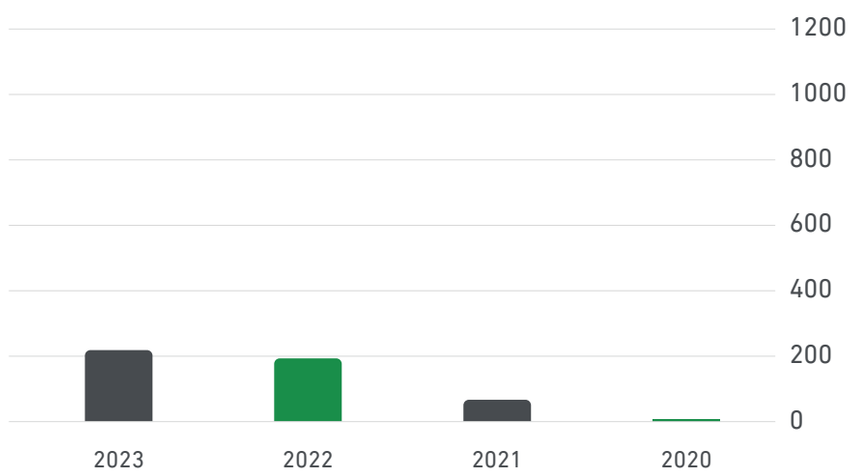

إحالة تلقائية صادرة

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون الدولي

التوزيع الجغرافي للمعلومات المتبادلة مع وحدات المعلومات المالية النظيرة بين 2020-2023

من الناحية الجغرافية، شملت نسبة 48% من مشاركة وحدة المعلومات المالية على المستوى الدولي مناطق تقع في قارة أوروبا، تلتها نسبة 38% من مناطق في آسيا، بينما توزعت النسبة المتبقية على إفريقيا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأمريكا الجنوبية على التوالي.

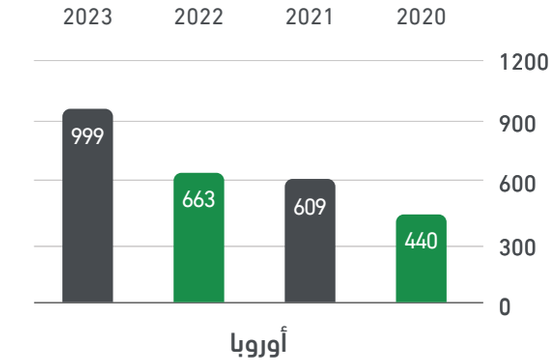

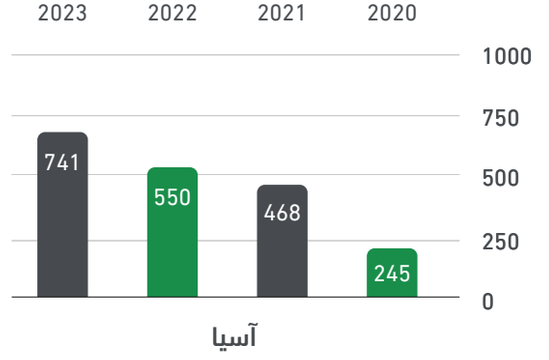

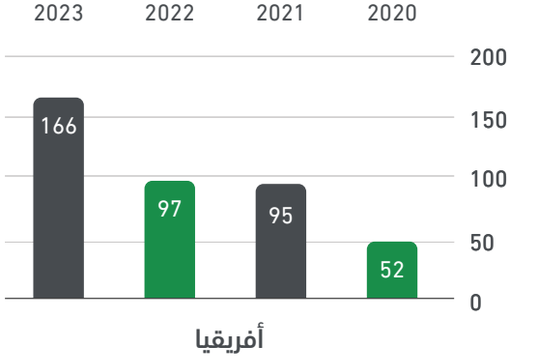

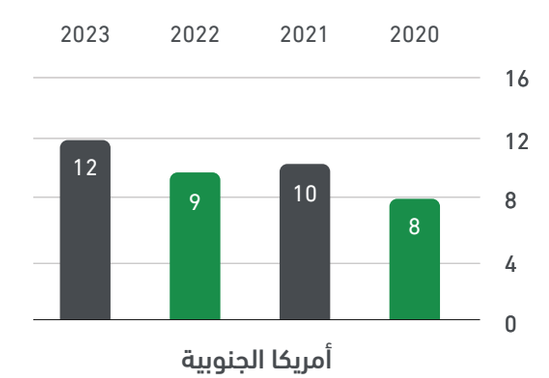

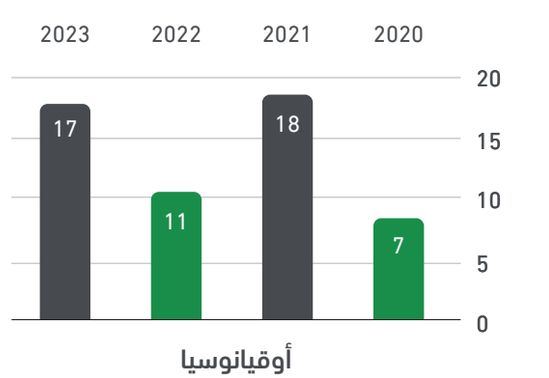

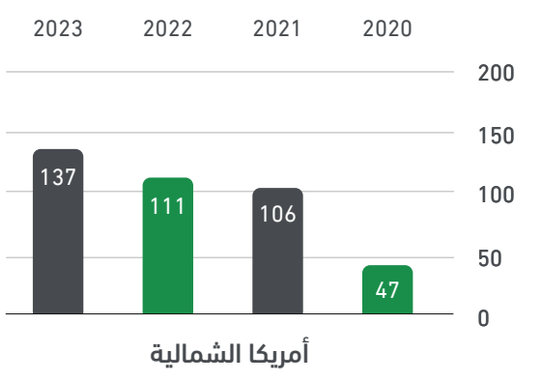

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون الدولي

من حيث الجرائم الأصلية المحتملة أو الأنماط المرتبطة بالمعلومات المتبادلة خلال السنوات الأربع الماضية، تصدرت حالات الاشتباه بغسل الأموال الناتجة عن التحويلات غير المبررة القائمة، تلتها جرائم الاحتيال، وغسل الأموال القائم على التجارة، وجرائم أصلية أجنبية أخرى.

جريمة أصلية/ نمط متكرر	2020	2021	2022	2023	المجموع[12]
غسل الأموال - جرائم أخرى (تحويلات غير مبررة)	%39	%37	%35	%16	%29
الاحتيال	%13	%16	%13	%10	%13
غسل الأموال القائم على التجارة	%4	%6	%7	%13	%8
الجرائم الأصلية الخارجية	%2	%4	%5	%15	%8
وسطاء الحوالة غير المرخصين	%3	%4	%7	%9	%7
غسل الأموال المحترف (من قبل طرف ثالث)	%1	%3	%4	%11	%6
الجرائم الضريبية	%7	%4	%8	%6	%6

12- النسبة المئوية لكل جريمة/نوع من إجمالي المعلومات المتبادلة.

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون الدولي

جريمة أصلية/ نمط متكرر	2020	2021	2022	2023	المجموع[13]
الاتّجار بالمخدرات	%8	%4	%7	%5	%5
الفساد والرشوة	%13	%6	%5	%3	%5
بيانات إعلامية سلبية	%1	%3	%1	%5	%3
الاستخدام المحتمل غير المشروع للعملات الافتراضية	%1	%1	%1	%2	%2
التهريب (بما في ذلك فيما يخص الجمارك والرسوم الخاصة والضرائب)	%2	%3	%2	%1	%2
الإرهاب بما في ذلك تمويل الإرهاب	%2	%3	%2	%2	%2
الاتجار غير المشروع في البضائع المسروقة وغيرها من البضائع	%1	%2	%1	%0	%1
التزوير	%2	%1	%1	%0	%1
الارتباط بأطراف/دول خاضعة لعقوبات	%0	%1	%1	%2	%1

13- النسبة المئوية لكل جريمة/نوع من إجمالي المعلومات المتبادلة.

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون الدولي

في نهاية المطاف، لضمان التفاعل المرن مع الشركاء الاستراتيجيين لوحدة المعلومات المالية، تتبع الوحدة نهجاً منظماً للتخطيط لمشاركتها الدولية السنوية استناداً إلى 11 معياراً مختلفاً ذي صلة. وفي إطار هذه الخطة، يتم تنفيذ أنشطة متنوعة بالتعاون مع وحدات المعلومات المالية النظيرة.

لمحة عن أنشطة وحدة المعلومات المالية في عام 2023 مع الشركاء الدوليين

تشكيل فرق تشغيلية مشتركة مع الشركاء الاستراتيجيين مع التركيز على الأهداف المشتركة

استضافة الاجتماع السنوي التاسع والعشرين لفرق العمل التابعة لمجموعة "إيغمونت" في أبوظبي

THE EGMONT PLENARY MEETINGS
UNITED ARAB EMIRATES | 03 - 07 JULY 2023

توقيع خمس مذكرات تفاهم إضافية مع وحدات المعلومات المالية النظيرة ليصل إجمالي المذكرات إلى 68 مذكرة

تعزيزاً لالتزام دولة الإمارات بمكافحة الجرائم المالية

استضافت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة الاجتماع العام السنوي التاسع والعشرين لمجموعة إيغمونت في أبوظبي

استضافت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة الاجتماع السنوي التاسع والعشرين لمجموعة إيغمونت في أبوظبي، تحت عنوان "استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لتعزيز العمليات".

تحت رعاية سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس ديوان الرئاسة ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومعالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ورئيس اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، وشهد الحدث مشاركة أكثر من 500 ممثل من عدة جهات عالمية في مجال مكافحة غسل الأموال.

تخللت الجلسة العامة سلسلة من المناقشات حول مواضيع عديدة، بما في ذلك حلقة نقاش حول "استخدام تقنيات تعزيز الخصوصية لوحدات المعلومات المالية"، و"استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز عمليات وحدة المعلومات المالية، والنماذج الإبداعية للتعاون، والفعالية الاستراتيجية"، و"استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل لتعزيز عمليات وحدة المعلومات المالية".

وأكّدت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات من خلال استضافتها للجلسة العامة التزامها بالمساهمة في جهود الدولة لمواجهة غسل الاموال ومكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المالية، من خلال تعزيز التبادل الدولي وتبادل المعلومات والخبرات.

العمليات والتعاون

تعزيز التعاون الدولي

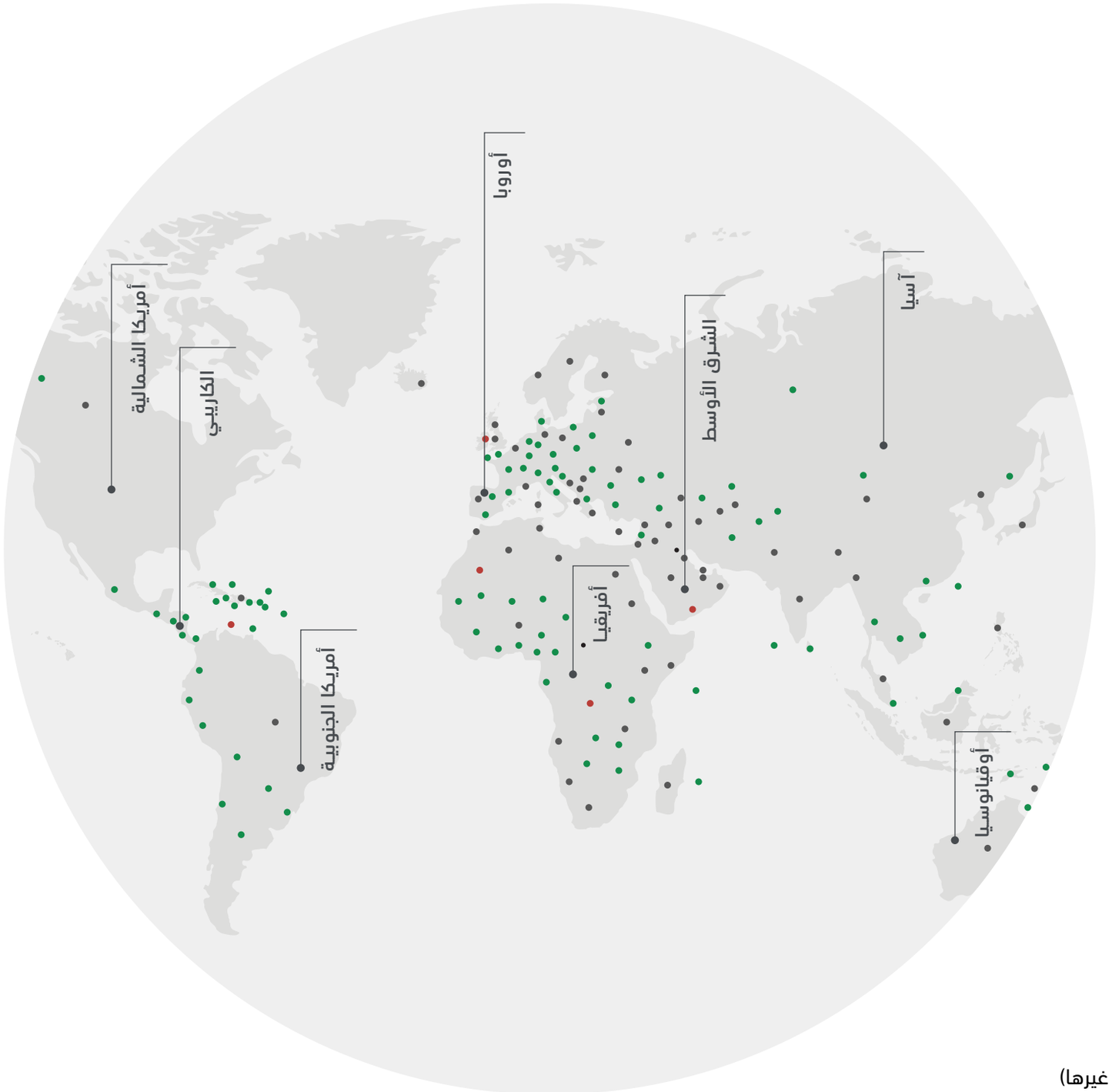

68

دولة تم التوقيع معها على مذكرات تفاهم

160

دولة يتم تبادل المعلومات معها

60

دولة تم التوقيع معها على مذكرات تفاهم
ويتم تبادل المعلومات معها

- دول تم توقيع مذكرات تفاهم معها
- دول يتم تبادل المعلومات معها
- دول يتم تبادل المعلومات معها (من مجموعة إيغمونت ومن غيرها)

05

التوعية والتواصل

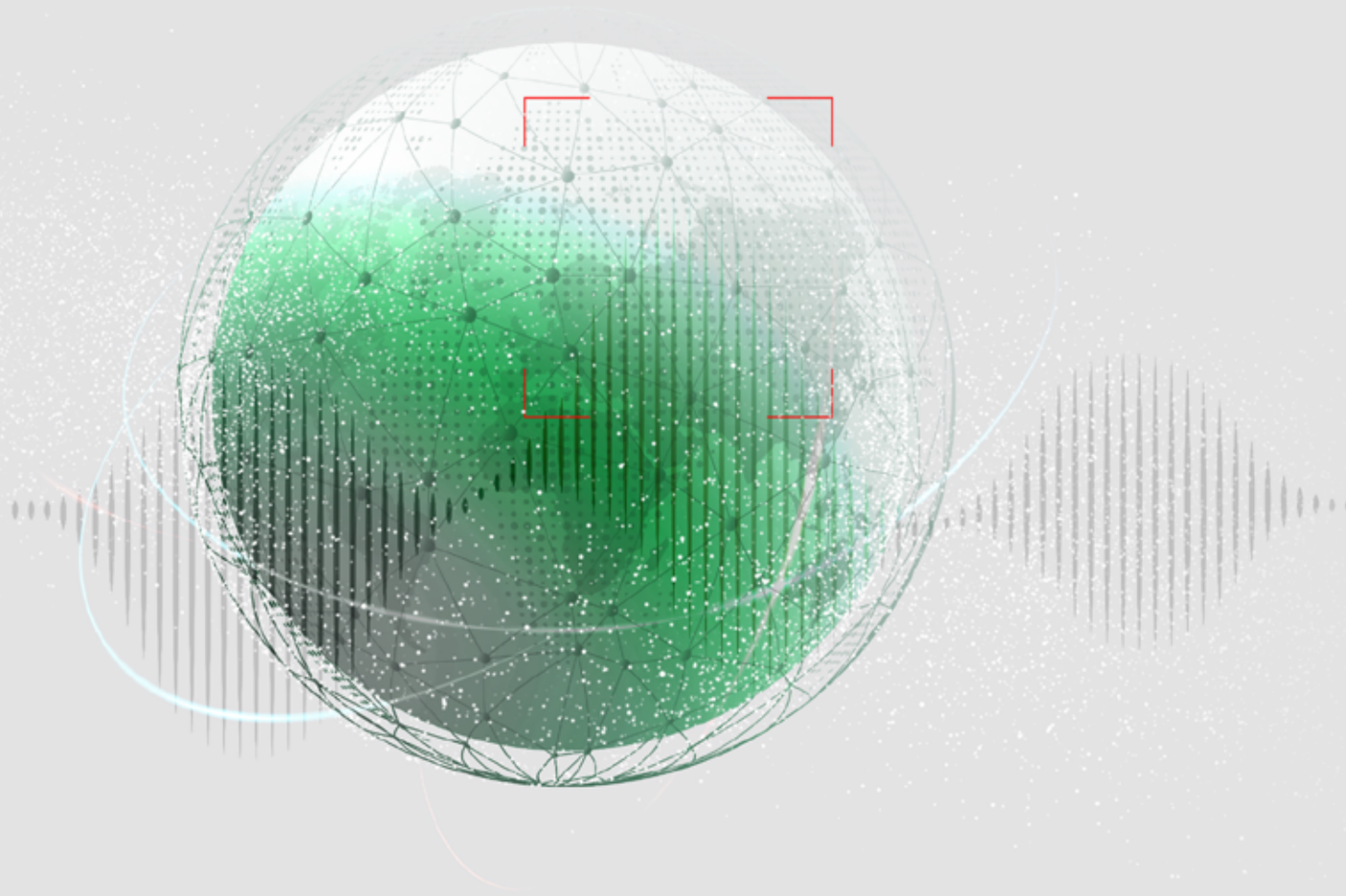

التوعية والتواصل

أنشطة التوعية الشاملة

إشراك الشركاء المعنيين لتعزيز الامتثال والتعاون

تقوم وحدة المعلومات المالية بتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة التوعوية بفعالية، بهدف زيادة الوعي لدى الكيانات المبلغة، وتعزيز التعاون مع الشركاء. علاوةً على ذلك، تعمل وحدة المعلومات المالية بشكل وثيق مع الجهات الرقابية المعنية والكيانات المبلغة لتحقيق الأهداف المشتركة، وتبادل الأفكار، ومناقشة مجالات التحسين.

خلال العامين الماضيين، 2022-2023، نظمت وحدة المعلومات المالية 60 ورشة عمل ركّزت على أنواع مختلفة من أنماط الجرائم المالية، وبمشاركة نحو 10,000 مشارك من سلطات إنفاذ القانون، والمؤسسات المالية (البنوك، وشركات التمويل، وشركات الصرافة، ووسطاء الحوالة، وشركات التأمين)، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

> أنشطة وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة مصممة لدعم شركاء الوحدة المعنيين من خلال مقاربات مختلفة بما فيها ورش العمل، والمشاركات الفردية ومناقشات الطاولة المستديرة وغيرها من الفعاليات

01

برامج التوعية للكيانات المبلغة

تقوم وحدة المعلومات المالية بإعداد وتنفيذ ورش عمل وجلسات توعوية متخصصة للكيانات المبلغة، لتوجيههم لفهم التزاماتهم للإبلاغ والامتثال لقوانين وأنظمة مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى المعايير الدولية. ويشمل ذلك تطوير برامج توعية مشتركة مع الجهات الرقابية لتعزيز فهم الشركاء المعنيين والتنسيق فيما بينهم لمكافحة الجرائم المالية.

02

أنشطة العمل مع الشركاء الرئيسيين من الكيانات المبلغة والسلطات الرقابية

تم استحداث نهج جديد للتواصل من قبل وحدة المعلومات المالية في عام 2022، يركز على اللقاءات الفردية مع الكيانات المبلغة لمناقشة جودة تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة التي تم رفعها، ومعالجة أي تحديات تواجهها، وفهم المنتجات الجديدة والمخاطر المرتبطة بها.

03

مناقشة الطاولة المستديرة

تم استحداث هذا النهج لإنشاء مجموعات تركّز عملها على مناقشة وتطوير حلول تعاونية في الأنماط والمواضيع المحددة المتعلقة بالجريمة المالية. كما يتضمن الأنشطة المتعلقة بجمع الملاحظات لتعزيز عملية الإبلاغ بشكل فعّال وتفاعلي بين الكيانات المبلغة ووحدة المعلومات المالية.

التوعية والتواصل

أنشطة التوعية الشاملة

التدريب المتقدم الأول للتحليل الاستراتيجي على يد مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا /مركز إيغمونت للتميز والقيادة للوحدات (ECOFEL)

الاجتماعات المشتركة ومناقشات الطاولة المستديرة

2022 | 5

2023 | 19

الجمهور المستهدف

2022 | 360

من المؤسسات المالية

2023 | 882

من مختلف الشركاء الرئيسيين بما في ذلك البنوك وشركات الصرافة ووسطاء الحوالة وشركات التأمين ومزودي خدمات الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الشركات

لمحة عن أنشطة تدريب وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات حول النهوض بالتحليل المالي

التدريب الأول على التحقيق في الميتافيرس على يد المرفق العالمي للاتحاد الأوروبي

06

الملاحق

الملاحق

الملحق 1: أنواع تقارير وحدة المعلومات المالية

أنواع التقارير				قطاع الجهة الملزمة بالإبلاغ						
نوع التقرير	رمز التقرير	اسم التقرير	وصف	مؤسسات مالية	تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	الوكلاء والوسطاء العقاريون	مقدمو خدمات الشركات	محامون وكتاب عدل	مدققو الحسابات والمحاسبون	مزودو خدمات الأصول الافتراضية
تقارير المعاملات المشبوهة	STR	تقرير معاملة مشبوهة	يُستخدم عندما تجد الجهة المبلّغة اشتباهاً أو مؤشر اشتباه خلال العملية أو بعدها	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
	SAR	تقرير أنشطة مشبوهة	يُستخدم عندما تجد الجهة المبلّغة اشتباهاً أو مؤشر اشتباه قبل إجراء العملية	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
تقارير المعلومات الإضافية	AIF	ملف معلومات إضافية بدون المعاملة	إذا احتاجت وحدة المعلومات المالية الى تفاصيل إضافية أثناء مراجعة تقرير المعاملة المشبوهة/النشاط المشبوه، يجوز لها طلب المزيد من المعلومات من الجهة المبلّغة التي قدّمت التقرير واستدعائها من خلال طلب ملف معلومات إضافية بدون المعاملة من خلال لوحة الرسائل	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
	AIFT	ملف معلومات إضافية مع المعاملة	هيكلية ملف المعلومات الإضافية مع المعاملة مماثلة لهيكلية ملف المعلومات الإضافية بدون المعاملة، باستثناء أن نوع التقرير هذا يدعم تقديم المعاملات	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
التقارير الحدّية	DPMSR	تقرير تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	تقرير حدّي مستخدم لنوع معين من المعاملات (نقدية أو حوالة مصرفية دولية)	☐	☑	☐	☐	☐	☐	☐
	REAR	تقرير النشاط العقاري	تقرير حدّي يستخدم لنوع معين من المعاملات (نقدية أو عملة افتراضية)	☐	☐	☑	☐	☑	☐	☐
تقارير العقوبات المالية المستهدفة	FFR	تقرير تجميد الأموال	تقرير عقوبات مالية مستهدفة يُستخدم للإبلاغ عن أي إجراء تجميد أو حظر لتقديم الأموال أو الخدمات، وأي محاولات لمعاملات تتعلق بـ "التطابق المؤكد" مع قوائم عقوبات مجلس الأمن أو دولة الإمارات	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
	PNMR	تقرير التطابق الجزئي للاسم	تقرير عقوبات مالية مستهدفة يُستخدم عندما تحدد الجهات المبلغة تطابقاً جزئياً للاسم مع قائمة عقوبات مجلس الأمن أو دولة الإمارات	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
للمعاملات المتعلقة بالدول/المناطق ذات المخاطر العالية المدرجة ضمن مجموعة العمل المالي	HRC	تقرير معاملة دولة عالية المخاطر	كل السنوات - الدول ذات المخاطر العالية	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑
للأنشطة المتعلقة بالدول/المناطق ذات المخاطر العالية في مجموعة العمل المالي	HRCA	تقرير نشاط دولة عالية المخاطر	كل السنوات - الدول ذات المخاطر العالية	☑	☑	☑	☑	☑	☑	☑

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

1. إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2021)

- معاملات تبدو أكثر تعقيداً باستخدام مصطلحات رنّانة ولكن لا معنى لها.
- تداول الأموال بين حسابات الأشخاص المرتبطين أو المتعلقين باستخدام أنواع مختلفة من الأدوات (الشيكات والتحويلات الإلكترونية وما إلى ذلك).
- حجم كبير من المعاملات النقدية من خلال عدد من فروع المؤسسة المالية، وخاصة التي يقوم بها عدة أفراد.
- يبدو هيكل المعاملات متعدد الطبقات من دون غاية ومصمماً لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال.
- أطراف متعددة تتعاون في معاملة واحدة.
- عدّة أشخاص تحول الى مستفيد واحد أو متكرر (وهو أيضاً شخص اعتباري) وتحويل الأموال منه لاحقاً إلى شخص اعتباري خارجي.
- يتردد الشخص الاعتباري في تقديم معلومات جوهرية حول طبيعة العمل والغرض منه، ونشاط الحساب المتوقع والمعلومات الأخرى ذات الصلة في تاريخ فتح الحساب و / أو طوال علاقة العمل.
- لا يتمتع الشخص الاعتباري بحضور كافٍ أو أن وجوده غامض، أي وجوده عبر الإنترنت من خلال موقع الكتروني غامض.
- لدى الشخص الاعتباري مالك فعلي مستفيد أو يرتبط بتعاملات معروفة مع أطراف مقابلة مقيمة في دول عالية المخاطر أو خاضعة للعقوبات.
- يرتبط الشخص الاعتباري أو المالك الفعلي المستفيد الخاص به بتقارير إعلامية سلبية.
- الشخص الاعتباري له هيكل غريب غير منطقي ومعقد، أي لديه مشاركة محتملة في شركات وهمية، أو شركة أم أو تابعة لشركة خارجية.
- يستخدم الشخص الاعتباري وسيطاً أو طرفاً ثالثاً على نطاق واسع بدون مبرر معقول ويقدم مستندات داعمة غير كافية عند الطلب لدعم المصدر وإثبات شرعية المعاملات.
- يتم إنشاء شخص اعتباري حديثاً ويُلاحظ أنه شارك فوراً في حجم كبير من المعاملات والأنشطة التجارية.

2. إساءة استخدام المنظمات غير الربحية : إرشادات للجهات الملزمة بالإبلاغ (2021)

- معاملات تتم في حساب المنظمات غير الربحية لا تتناسب مع غرض وأهداف الأنشطة المعلنة.
- يُكتشف أن المنظمة غير الربحية أو أي من الأشخاص المسيطرين عليها، أو الشركات التابعة لها، مرتبطة بدولة عالية المخاطر.
- تردد المنظمة غير الربحية في تقديم معلومات حيوية أثناء إنشاء العلاقة، ولا سيما تفاصيل الشخص (الأشخاص) المسيطرين، وقائمة المستفيدين (لحسابات التبرع أو الحسابات الخيرية)، وتفاصيل المنظمات غير الربحية الشريكة.
- وجود ملاحظات أو أخبار سلبية حول أي من الأشخاص المسيطرين على المنظمة غير الربحية، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أو كبار المسؤولين، وكذلك أي منظمة شريكة، خاصة إذا كانت الملاحظات تشير إلى استغلال الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية للمنظمة أو دعمها لها بشكل نشط.
- إدراج أي من الأشخاص المسيطرين على المنظمة غير الربحية، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أو كبار المسؤولين، وكذلك أي منظمة منتسبة إما على قائمة الإرهاب المحلي أو على قائمة جزاءات الأمم المتحدة.
- تتلقى المنظمة غير الربحية ودائع نقدية متعددة بمبالغ صغيرة تليها إما سحوبات نقدية كبيرة أو تحويلات صادرة إلى بلدان أخرى.
- تلقّي المنظمة غير الربحية المحلية تحويلات إلى الداخل من الأطراف الدولية النظيرة بدون تبرير مناسب.
- وجود المعاملات النقدية المكثفة في حساب المنظمة غير الربحية، أو كون النقد هو الوسيلة الوحيدة للتشغيل/التعامل في حساب المنظمة خاصةٍ إذا كان ينطوي على حركة نقدية عبر الحدود.
- تقديم المنظمة "أنشطة خدمية" (أي الإسكان أو الدعم الاجتماعي أو التعليم أو الخدمات الصحية) على مقربة من تهديد تطرف نشط.
- التعقيد غير المبرر للمعاملات وتحويل الأموال من خلال الأطراف المقابلة الأجنبية أو تمرير الأموال من خلال وسطاء الطرف الثالث.
- المنظمات "الصورية" المبنية على الخداع لتضليل المانحين وغيرهم من المنظمات غير الربحية لأغراض تمويل الإرهاب.
- تلقي حساب الفرد أو الشركة أموال من منظمة غير ربحية أجنبية.
- استخدام المنظمات غير الربحية لأنظمة تحويل بديلة أو تحويلات مالية غير رسمية.
- عدم تقديم أدلة مستندية لدعم المعاملات، أو تقديم مبررات غامضة عند الاستجواب من قبل المؤسسة المالية.
- زيادة مفاجئة في أنشطة الحسابات من دون أي مبرر مناسب.
- وجود لدى الشخص (الأشخاص) المسيطرين على المنظمة غير الربحية، بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أو كبار المسؤولين، بالإضافة إلى أي منظمة منتسبة، تاريخ سفر متكرر بدون مبرر معقول إلى/من دول يُعرف أن الجماعات الإرهابية لها فيها وجود كبير.
- وجود قيادة غامضة لدى المنظمة غير الربحية أو هيكل لصنع القرار يحتمل أن يهدف إلى إخفاء المسيطر النهائي فيها.
- أموال أو أصول المنظمة غير الربحية مختلطة بأموال شخصية أو خاصة مما يجعل من الصعب تتبعها ولا يمكن تحديد الغرض منها.

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

3. تحليل استراتيجي حول غسل الأموال القائم على التجارة (2021)

1. الهيكل التجاري والتنظيم

- يبدو الهيكل المؤسسي للكيان التجاري معقداً وغير منطقي، يتضمن مثلاً شركات وهمية أو شركات مسجلة في دول عالية المخاطر.
- الكيان التجاري مسجل أو لديه مكاتب في بل يكون فيه الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضعيفاً.
- الكيان التجاري مسجّل في عنوان من المحتمل أن يكون عنوان تسجيل جماعي، على سبيل المثال، المباني ذات الكثافة السكانية العالية أو عناوين صناديق البريد أو المباني التجارية أو المجمعات الصناعية، بخاصة عندما لا توجد إشارة إلى وحدة معينة.
- لا يبدو أن النشاط التجاري للكيان التجاري مناسب للعنوان المذكور، على سبيل المثال ، يبدو أن الكيان التجاري يستخدم العقارات السكنية، بدون وجود مساحة تجارية أو صناعية، وبدون تفسير معقول.
- يفتقر الكيان التجاري إلى وجود على الانترنت أو يشير الوجود على الإنترنت إلى نشاط تجاري غير متوافق مع العمل المذكور، على سبيل المثال، يحتوي موقع الويب الخاص بكيان تجاري بشكل أساسي على مواد معيارية مأخوذة من مواقع ويب أخرى أو يشير موقع الويب إلى نقص المعرفة فيما يتعلق بمنتج أو صناعة معينة يتداول فيها الكيان.
- يُظهر الكيان التجاري نقصاً ملحوظاً في الأنشطة التجارية النموذجية ، على سبيل المثال، يفتقر إلى عمليّات الرواتب المنتظمة بما يتماشى مع عدد الموظفين المذكورين، والمعاملات المتعلقة بتكاليف التشغيل، والتحويلات الضريبية.
- يبدو أن مالكي الكيان التجاري أو كبار مديريه عُيّنوا لإخفاء المستفيدين الحقيقيين، فهم على سبيل المثال، يفتقرون إلى الخبرة في إدارة الأعمال أو يفتقرون إلى المعرفة بتفاصيل المعاملات، أو يديرون شركات متعددة.
- يظهر الكيان التجاري، أو مالكوه أو كبار مديريه، في أخبار سلبية، على سبيل المثال، مخططات غسل الأموال سابقة ، أو احتيال، أو تهرب ضريبي، أو أنشطة إجرامية أخرى ، أو تحقيقات أو إدانات جارية أو سابقة.
- يحتفظ الكيان التجاري بعدد قليل من الموظفين العاملين، بما لا يتفق مع حجم السلع المتداولة.
- يبدو أن اسم الكيان التجاري هو نسخة من اسم شركة معروفة أو اسم يشبهها إلى حد كبير، ومن المحتمل أن يكون ذلك محاولة ليبدو جزءاً من الشركة، على الرغم من أنه بالحقيقة غير مرتبط بها.
- لدى الكيان التجاري فترات سكون غير مبررة.
- لا يلتزم الكيان بموجبات العمل العادية، مثل تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة.

2. الأنشطة التجارية

- لا يتسق النشاط التجاري مع مجال العمل المعلن عنه للكيانات المعنية، على سبيل المثال، تاجر سيارات يصدّر الملابس، أو تاجر معادن ثمينة يستورد المأكولات البحرية.
- يشارك الكيان التجاري في صفقات تجارية معقدة تشمل عدّة وسطاء الطرف الثالث في خطوط أعمال غير متوافقة.
- يشارك الكيان التجاري في المعاملات وطرق الشحن أو الأساليب التي لا تتوافق مع الممارسات التجارية الاعتيادية.
- يستخدم الكيان التجاري المنتجات المالية بشكل غير تقليدي أو معقد للغاية، على سبيل المثال استخدام خطابات الاعتماد لفترات طويلة بشكل غير عادي أو بشكل متكرر من دون أي سبب واضح، واختلاط أنواع مختلفة من منتجات التمويل التجاري لقطاعات مختلفة من المعاملات التجارية.
- يظهر الكيان التجاري باستمرار هوامش ربح منخفضة بشكل غير معقول في معاملاته التجارية، على سبيل المثال استيراد سلع الجملة بقيمة التجزئة أو أعلى منها، أو إعادة بيع السلع بنفس سعر الشراء أو أقل منه.
- يزعم الكيان التجاري بشراء السلع على حسابه الخاص، ولكن المشتريات تتجاوز بوضوح القدرات الاقتصادية للكيان، على سبيل المثال، يتم تمويل المعاملات من خلال تدفقات مفاجئة من الودائع النقدية أو تحويلات طرف ثالث إلى حسابات الكيان.
- ينخرط كيان تجاري تم تشكيله حديثاً أو أعيد تنشيطه مؤخراً في نشاط تجاري كبير الحجم وعالي القيمة، على سبيل المثال، يظهر كيان غير معروف فجأة ويشارك في أنشطة تجارية في قطاعات ذات حواجز عالية لدخول السوق.

3. المستندات التجارية والسلع

- عدم الاتساق بين العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية الأخرى، على سبيل المثال، تناقضات بين اسم الكيان المُصدّر واسم مستلم الدفع؛ اختلاف الأسعار على الفواتير والعقود الأساسية؛ أو الاختلافات بين كمية أو جودة أو حجم أو قيمة السلع الفعلية وأوصافها.
- تعرض العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية الأخرى رسوماً أو أسعاراً لا يبدو أنها تتماشى مع الاعتبارات التجارية أو لا تتوافق مع القيمة السوقية أو تتقلب بشكل كبير عن المعاملات المماثلة السابقة.
- تحتوي العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية الأخرى على أوصاف غامضة للسلع المتداولة، على سبيل المثال، يتم وصف موضوع العقد فقط بشكل عام أو غير محدد.
- المستندات التجارية أو الجمركية التي تدعم المعاملة مفقودة أو تبدو مزورة أو تتضمن معلومات خاطئة أو مضللة أو مقدّمة من جديد بعد رفضها سابقاً أو يتم تعديلها أو الزيادة عليها بشكل متكرر.
- يبدو أن العقود التي تدعم المعاملات التجارية المعقدة أو المنتظمة بسيطة على نحو غير عادي، فهي تتبع مثلاً هيكل "نموذج عقد" المتاح على الإنترنت.

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

- تظهر قيمة الواردات المسجلة للكيان عدم تطابق كبير مع حجم التحويلات المصرفية الأجنبية للواردات. وعلى العكس، تظهر قيمة الصادرات المسجلة عدم تطابق كبير مع التحويلات المصرفية الأجنبية الواردة.
- السلع المستوردة إلى بلد ما في إطار نظام الإدخال المؤقت ونظام المعالجة الداخلية تُصدَّر لاحقًا بوثائق مزوّرة.
- يتم توجيه شحنات السلع عبر عدة دول بدون مبرر اقتصادي أو تجاري.

4. الحسابات والمعاملات التجارية

- يقوم الكيان التجاري بإجراء تغييرات متأخرة جداً على ترتيبات الدفع للمعاملة، على سبيل المثال، يقوم الكيان بإعادة توجيه الدفع إلى كيان غير معروف سابقاً في اللحظة الأخيرة، أو يطلب الكيان إجراء تغييرات على تاريخ الدفع المجدول أو مبلغ الدفع.
- يعرض الحساب عدداً أو قيمة عالية بشكل غير متوقع للمعاملات التي لا تتوافق مع النشاط التجاري المُعلن للعميل.
- يبدو أن حساب الكيان التجاري هو حساب "تمرير" أو "عبور" مع حركة سريعة للمعاملات ذات الحجم الكبير ورصيد صغير في نهاية اليوم بدون أسباب تجارية واضحة، بما في ذلك:
- يعرض الحساب ودائع متكررة نقداً يتم تحويلها لاحقاً إلى أشخاص أو كيانات في مناطق التجارة الحرة أو الولايات القضائية الخارجية بدون علاقة عمل بصاحب الحساب.
- يتم تقسيم التحويلات الواردة إلى حساب مرتبط بالتجارة وتحويلها إلى حسابات متعددة لا صلة لها، لا علاقة لها بالنشاط التجاري.
- تُسدد قيمة السلع المستوردة بواسطة كيان غير المستلم المباشر للسلع، بدون وجود أسباب اقتصادية واضحة، مثل شركة وهمية أو لا تشارك في عملية التجارة.
- تكون الودائع النقدية أو المعاملات الأخرى لكيان تجاري دائمًا أقل بقليل من الحدود المحددة للإبلاغ.
- يزداد النشاط المرتبط بالمعاملات لكيان تجاري بسرعة وبشكل ملحوظ، ثم يتوقف بعد فترة قصيرة.
- تُرسل أو تُستقبل المدفوعات بمبالغ كبيرة ودائرية في قطاعات تجارية تُعتبر فيها هذه الممارسات غير معتادة.
- تُرسل المدفوعات وتُعاد في دائرة – حيث تُرسل الأموال من بلد ما ثم تعود إلى نفس البلد بعد المرور عبر دولة أو دول أخرى.

4. تحليل استراتيجي لخدمات تحويل الأموال أو القيمة ووسطاء الحوالة المسجلين (2021)

- العميل الذي يجري علاقته التجارية أو معاملاته في ظروف غير عادية، مثلاً:

أ. سفر العميل مسافات غير مبررة إلى المواقع لإجراء المعاملات؛

ب. مجموعات محددة من الأفراد يجرون المعاملات في مواقع منافذ واحدة أو متعددة أو عبر خدمات متعددة؛

ج. العميل يمتلك أو يدير عملاً تجارياً قائماً على النقد يبدو أنه شركة وهمية أو يخلط بين عائدات غير مشروعة ومشروعة كما يظهر في مراجعة المعاملات التي تبدو غير متسقة مع الوضع المالي أو المهنة.

- يقوم العميل بتحويل الأموال دولياً ثم يسترد قيمة مساوية للمبلغ.
- يقدم العميل إقرار نقدي واحد كمستند داعم لمعاملات متعددة.
- يتلقى العميل تحويلات متعددة من أطراف غير ذات صلة، وتحديداً الأفراد المقيمين في دولة أجنبية، والتي تم استلام "طلب سحب الأموال" بشأنها.
- استخدام حسابات خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو شركات الخدمات المالية لإرسال أو استقبال الأموال التي يشتبه في أنها عائدات احتيالية.
- يبدو أن العميل (المرسل) ليس لديه علاقة مباشرة أو اقتصادية مع مستلم التحويل.
- تستخدم مجموعة من العملاء معلومات اتصال مماثلة مع تفسير غير معقول (مثل العنوان ورقم الهاتف المتحرك وعنوان البريد الإلكتروني).
- يشتبه في أن عميل خدمات تحويل الأموال أو القيمة ووسطاء الحوالة المسجلين يتصرف نيابة عن طرف ثالث ولكنه لا يكشف عن تلك المعلومات أو يخضع لسيطرة شخص آخر.
- المعاملات التي تتم في الحساب معقدة بشكل غير ضروري من دون مبرر اقتصادي واضح.
- يبدو أن المعاملات ذات طبيعة عابرة - الأموال المستلمة مباشرة عن طريق التحويلات المصرفية تترك رصيداً منخفضاً في الحساب.
- عدة تحويلات من عدة محوّلين موجهة إلى مستفيد واحد بدون تفسير معقول.
- يتلقّى الحساب الفردي مبالغ صغيرة من أفراد مختلفين لا تربطهم صلة، وفي النهاية يُحوّل المبلغ إلى حساب فردي آخر أو حساب شخص اعتباري.
- كيانات متعددة تحوّل إلى مستفيد واحد أو متكرر (كيان أيضا) ، ويتم تحويل الأموال لاحقاً إلى كيان خارجي.
- تلقى التحويلات الدولية من الأطراف الأجنبية المقابلة لا تتفق مع أنشطتها التجارية الخاصة.
- ودائع نقدية كبيرة أو سحوبات نقدية كبيرة من أو إلى حساب خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو وسطاء الحوالة المسجلين أو شخص اعتباري (يشتبه في بأنّه حساب مقدم خدمات الحوالة غير مرخّص له)
- استخدام خدمات تحويل الأموال أو القيمة / وسطاء الحوالة المسجلين وسيطاً أو طرفاً ثالثاً على نطاق واسع من دون مبرر معقول وتقديم مستندات داعمة غير كافية عند الطلب للحفاظ على المصدر وإثبات صحة المعاملات.
- يتلقى حساب وسطاء الحوالة المسجلين أو مقدم خدمات الحوالة غير المرخّص له تحويلات متعددة من حسابات شخص اعتباري أو فرد آخر، وفي النهاية يحوّل المبلغ إلى حساب شخص اعتباري آخر موجود في دولة أخرى.

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

- يُجري مقدم خدمات الحوالة المسجل أو الشخص الاعتباري (المُشتبه بأنّه مقدم خدمات الحوالة غير مرخّص له) عدداً كبيراً بشكل غير عادي من المعاملات مع الأطراف المقابلة (مقدم خدمات الحوالة معروف) في الدول العالية المخاطر، أو التي تقدّم خدمات للعملاء من الدول العالية المخاطر.
- ينظّم مقدم خدمات الحوالة المسجل أو الشخص الاعتباري (المُشتبه بأنّه مقدم خدمات الحوالة غير مرخّص له) المعاملة في محاولة لتقسيم المبالغ لتجنّب الإقرار أو بغية مقاطعة تتبع الأموال.
- لا يتوافق حجم معاملات مقدم خدمات الحوالة المسجل أو الشخص الاعتباري (المُشتبه بأنّه مقدم خدمات الحوالة غير مرخّص له) مع نشاطه التجاري المعلن عنه أو نطاقه أو حجم معاملاته السابقة.
- كان مالكو مقدم خدمات الحوالة المسجل أو الشخص الاعتباري (المُشتبه بأنّه مقدم خدمات الحوالة غير مرخّص له) أو المساهمون فيه أو المخولون بالتوقيع أو أي من الأطراف المقابلة موضوع أخبار سلبية من مصدر إعلامي موثوق. تبيّن أن خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو مقدم خدمات الحوالة المسجل أو مقدم خدمات الحوالة غير المرخّص له أو أي من الأشخاص المسيطرين عليهم، أو الشركات التابعة لهم، مرتبطة بدولة عالية المخاطر.
- يشارك وسطاء الحوالة الشخص الاعتباري (المُشتبه بأنّه مقدم خدمات الحوالة غير مرخّص له) بشكل كبير في المعاملات النقدية الحدودية، والتي تتضمن دول عالية المخاطر.
- يبدو أن مقدم خدمات الحوالة المسجل أو المشتبه بأنّه مقدّم خدمات الحوالة غير مرخّص له يستخدم المعاملات التجارية لتسوية الحسابات بين الدول، باستخدام تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة على وجه التحديد مثل الفوترة المبالغ فيها أو المنخفضة.
- لوحظ أن خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو مقدم خدمات الحوالة المسجلين يعمل بتدابير التزام ضعيفة.
- كانت خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو مقدم خدمات الحوالة المسجل موضوع تحقيقات أجرتها جهات إنفاذ القانون (معروفة علناً) أو موضوع أخبار سلبية متعلّقة بأي تحقيق جارٍ.
- اعتادت الحسابات التجارية على تلقي أو صرف مبالغ كبيرة من المال ولكنّها لا تظهر عملياً أي أنشطة عادية ذات صلة بالأعمال التجارية، مثل دفع الرواتب والفواتير وما إلى ذلك.

5. تحليل استراتيجي بشأن غسل الأموال المحترف وعائدات الجرائم الأجنبية (2021)

- قيام فرد بتأسيس عدة شركات تتعامل في مجالات عمل مختلفة في وقت واحد (يقوم فرد واحد في البداية بتأسيس الشركات؛ تسجيل نفس العنوان لمعظم الشركات؛ من دون إمكانية التحقق من النشاط التجاري الفعلي؛ كل شركة يسيطر عليها في الواقع أفراد مختلفون).
- الإيداع المتكرر لمبالغ نقدية كبيرة في الحساب المدعوم بـ"نماذج الإقرار النقدي" أو المعروفة أيضاً باسم نماذج DRIC (إقرار بشأن استيراد النقد).
- وجود ملاحظات مهينة أو أخبار سلبية في المصادر الخارجية أو المجال العام حول صاحب الحساب أو أي من الأطراف المقابلة أو الشركاء أو الموقعين أو المستفيدين الحقيقيين، إلخ.
- فتح الحسابات المصرفية للمستودع تحت اسم شخص اعتباري (لتحويل الأموال من دولةٍ إلى أخرى بسرعة؛ والتحويلات مبررة كجزء من نشاط تجاري عادي؛ كحسابات مرور).
- تداول الأموال بين عدة حسابات أشخاص بدون أي سبب واضح، والتي قديشبه أيضاً في أنها "شركات وهمية" (لا يوجد نشاط تجاري حقيقي؛ تم تأسيسها لأغراض غسل الأموال فقط).
- إنشاء واستخدام شركات واجهة (وجود نشاط تجاري حقيقي؛ استخدامها لخلط الأموال المشروعة وغير المشروعة، والتي تستخدم بشكل فعال في الأعمال التجارية كثيفة النقد).
- المعاملات التي تنطوي على "حراس البوابة" والتي يتبين أنها بدون مبرر أو أي سبب واضح، بخاصة للمشاركة في عدّة استثمارات وشراء الأصول على وجه التحديد العناصر العالية القيمة.
- المعاملات مع كيان ذي هيكل معقد، بحيث يكون من الصعب أو المستحيل تحديد المستفيد الحقيقي (الغرض الرئيسي هو إخفاء المستفيد الحقيقي؛ لإخفاء تحويلات الأموال على أنها تحويل رأس مال أو معاملة تجارية عادية).
- الأموال المستلمة من طرف (أطراف) خارجية يتم توجيهها لاحقاً إلى حسابات شخصية أو تجارية مختلفة.
- تقديم مستندات وهمية للحفاظ على شرعية المعاملة (أي غسل الأموال القائم على التجارة، والمعاملات التجارية التي تبدو "حقيقية" مدعومة بمستندات داعمة مزورة، مثل الفواتير، والعقد، وبوليصة الشحن، وما إلى ذلك).
- تستخدم مجموعة من العملاء معلومات اتصال مماثلة مع تفسير غير معقول (مثل العنوان ورقم الهاتف المحمول وعنوان البريد الإلكتروني).
- يُشتبه في أن صاحب الحساب يتصرف نيابةً عن طرف ثالث ولكنه لا يكشف عن تلك المعلومات أو يخضع لسيطرة شخص آخر.

6. تقرير جرائم الاحتيال، الاتجاهات والأنماط (2022)

- عميل يقدم مستندات يُشتبه في احتوائها على أي بيان أو إدخال زائف أو احتيالي أو خاطئ بشكل جوهري.
- عميل يقوم عمدًا بتزييف أو إخفاء أو تغطية حقيقة جوهرية بأي حيلة أو مخطط، أو يدلي بأي بيان أو تمثيل زائف أو خاطئ بشكل جوهري.
- تناقضات لوحظت بين الحقائق المبلغ عنها والبيانات المرصودة و / أو الوثائق الداعمة.
- وثائق داعمة غير كافية أو تبدو معدَّلة (مثل التعديلات على أي معلومات أساسية، قصاصات، أخطاء إملائية، إلخ).
- مستندات داعمة تحتوي على إيصالات البائع و / أو مستندات داعمة أخرى يبدو أنّها تم تغييرها (مناطق بيضاء واضحة، قصاصات، حذف).
- تلقّي "طلبات سحب الأموال" من مختلف البنوك المحوّلة لنفس المستفيد.
- أموال مستلمة عن طريق التحويلات المالية (الدولية أو المحلية) من أطراف غير ذات صلة، تليها عمليات سحب فورية أو تحويلات خارجية.
- تحويل الأموال الواردة متبوعاً ب "طلب سحب الأموال" من البنك المحوّل.
- تحويلات مالية واردة متكررة من أطراف غير ذات صلة إلى حساب (حسابات) مفتوح حديثاً.
- مبررات غير كافية تم الحصول عليها من صاحب الحساب على الأموال المستلمة، أو عميل غير مدرك بشكل واضح لغرض ومصدر الأموال المستلمة في الحساب.

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

- حسابات مفتوحة لغرض "الراتب" وبخاصة الأفراد مثل العمال ذوي الدخل المنخفض مع عدم وجود دخل فعلي للراتب في الحساب، وبدلاً من ذلك يتلقى الحساب تحويلات أو ودائع متعددة من أطراف غير ذات صلة.
- مؤشرات الاشتباه الأخرى (المالية / السلوكية):
- المعاملات غير العادية أو التحويلات بين الحسابات (بما في ذلك المبالغ الصغيرة نسبياً).
- ارتفاع التكاليف بدون تفسير أو التي لا تتناسب مع زيادة الإيرادات.
- الموظفون الذين يبدو أنهم يرتكبون عدداً أكبر من المعتاد من الأخطاء، بخاصة عندما تؤدي إلى خسارة مالية من خلال المعاملات النقدية أو الحسابية.
- الموظفون الذين يخضعون للشكاوى و / أو يميلون إلى خرق القواعد والذين يطلبون أيضاً تفاصيل حول نطاقات التدقيق الداخلي المقترحة أو عمليات التفتيش.

7. تقرير التحليل الاستراتيجي حول تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة(2022)

- لدى كيان تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة هيكل غريب غير معقول ومعقد، على سبيل المثال، هناك مشاركة محتملة لشركات وهمية، أو شركة أم أو شركة تابعة لشركة خارجية، يصعب فيها تحديد المستفيد الحقيقي أو لا يمكن تحديده (الغرض الرئيسي من الكيان هو إخفاء المستفيد الحقيقي و/أو إخفاء تحويلات الأموال كتحويل رأس مال أو معاملة تجارية عادية).
- تم إنشاء كيان تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة كشركة واجهة (وجود نشاط تجاري حقيقي؛ تستخدم لخلط الأموال المشروعة وغير المشروعة، وتستخدم بشكل رئيسي وبشكل فعّال في الأعمال التجارية كثيفة النقد).
- سلوكيات المعاملات كبيرة ومعقدة بالنسبة للكيانات المنشأة حديثاً ككيان تجارة الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة.
- الاحتفاظ من دون داع بحسابات مصرفية متعددة لنفس الكيان (تاجر الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة) أو فتح حسابات بأسماء الموظفين.
- كيان تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ممثليه يتعاملون خارج النظام النقدي العادي، أو يستخدمون المعاملات النقدية بشكل مفرط.
- تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ممثليهم يستخدمون الذهب كوسيلة للتبادل.
- تداول الأموال بين عدة حسابات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، أو بين أطراف "غير ذات صلة" تعمل في خطوط أعمال مختلفة فقد يشتبه أيضاً أنها "شركات وهمية" (لا يوجد نشاط تجاري حقيقي؛ تم تأسيسها لأغراض غسل الأموال حصرياً).
- يبدو أن هيكل المعاملات متعدد الطبقات بشكل غير ضروري ومصمم لإخفاء المصدر الحقيقي للأموال.
- مالكو الكيان أو مساهموه أو المفوضون بالتوقيع أو أي من نظرائه موضوع أخبار سلبية من مصدر إعلامي موثوق.
- كيان تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو أي من الأشخاص المسيطرين عليه، أو الشركات التابعة له، قد وجد أنهم مرتبطون بدولة عالية المخاطر.
- كيان تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة يشارك بشكل كبير في حركة النقد عبر الحدود.
- كيان تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة يقوم بإيداع مبالغ نقدية كبيرة بشكل متكرر في حساب ، أو يتبادل العملات الأجنبية بدعم من "نماذج الإقرار النقدي" ، والمعروفة أيضا باسم نماذج (DRIC) "إقرار بشأن استيراد النقد".
- لا يقدم كيان تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ممثليه "بيان جمركي" فيما يتعلق بإيداع نقدي بالعملة المحلية أو الأجنبية متعلق بشراء/بيع الأحجار الكريمة.
- يشارك كيان تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في المعاملات وطرق الشحن أو الأساليب التي لا تتوافق مع الممارسات التجارية المعيارية.
- العقود أو الفواتير أو المستندات التجارية الأخرى التي يقدمها تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لها أوصاف غامضة أو ناقصة، أو يبدو أنها مزيفة (تتضمن معلومات خاطئة أو مضللة)، أو تتضمن إعادة تقديم لمستندات مرفوضة سابقاً، أو يتم تعديلها أو الزيادة عليها بشكل متكرر.
- يبدو أن كيان تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو أي من نظرائه يستورد المعادن الثمينة والأحجار الكريمة التي تنشأ من بلد يوجد فيه إنتاج محدود أو لا توجد فيه مناجم على الإطلاق.
- يتم استلام الودائع أو التحويلات في حساب تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة متبوعاً بالتحويل الفوري لمبالغ مماثلة إلى دولة أخرى.
- يقوم كيان تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وشركاؤه، أو عدّة أفراد (أطراف خارجية)، بإجراء معاملات الصرف الأجنبي (الفوركس) بشكل مفرط بدون أي مبرر تجاري.
- يقوم كيان غير المرسل إليه بالدفع مقابل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة المستوردة بدون سبب تجاري واضح، على سبيل المثال، شركة وهمية أو واجهة غير مشاركة في معاملة تجارية.
- الودائع النقدية أو المعاملات الأخرى لكيان تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (أو ممثليه) تبلغ دائماً قيمتها أقل بقليل من عتبات الإبلاغ (يجري عدة أفراد المعاملات لتجنب متطلبات الإبلاغ).
- يبدو أن المعاملات في حسابات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ذات طبيعة عابرة، بحيث يتم خصم الأموال مباشرة عبر التحويلات المصرفية مما يترك رصيداً منخفضاً في الحساب.
- تحصل كيانات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، على قروض أو تسهيلات ائتمانية بشكل مفرط، ويتم دفعها قبل تاريخ الاستحقاق من خلال السداد النقدي أو بالشيكات.
- كيانات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تحوّل مدفوعات فيما بينها تتعلق بـ "اقتراضات" أو "قروض" تُعرف باسم "القرض المردود" أو "القرض العكسي".

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

8. أنماط ومخططات التصنيف في الشرق الأقصى - ورقة بيضاء (2022)

- حركة سريعة للأموال عبر التحويلات الواردة من أطراف مقابلة متعددة، أو التحويلات الداخلية، أو الودائع النقدية والشيكات، أو الحسابات الخارجية الخاصة بالعملاء، تليها التحويلات الصادرة نحو حسابات الشركات أو العملاء الآخرين في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في دول الشرق الأقصى وأمريكا الشمالية.
- شخص اعتباري جديد (مرخص للأنشطة التجارية، كما ذكرنا سابقاً) مع وجود فرق كبير بين حجم التداول المبلغ عنه في عملية "اعرف عميلك" وحجم التداول الفعلي.
- تغيير اسم وملكية كيان بعد تأسيسه.
- المستفيدين الحقيقيين الذين هم على الأرجح في أواخر العشرينات أو أوائل الثلاثينات من العمر ومن دول جنوب آسيا، على سبيل المثال لا الحصر.
- لا يوجد سبب منطقي وراء حجم كبير من المعاملات الواردة والصادرة من / إلى طريق الشرق الأقصى المحدد خلال فترة زمنية قصيرة (في نفس اليوم أو في أيام متتالية، أو على مدى بضعة أشهر).
- عدم الاتساق بين أنشطة الحساب والعائدات وملف تعريف العميل وطبيعة العمل.
- توظيف الحسابات غير الناشطة أو الحسابات التي لا تحتوي على معاملات تجارية ملحوظة حتى حدوث تدفق مفاجئ للأموال عن طريق الشرق الأقصى.
- لا يوجد نشاط تجاري فعلي أو مصاريف تشغيلية يتم ملاحظتها في حساب الشركة.
- يتم فتح حسابات الشركات بعملات مختلفة لتلقي أو إرسال الأموال وتُترك برصيد منخفض أو معدوم.
- صعوبة في تحديد أو إقامة العلاقة بين العميل والأطراف المقابلة التجارية أو المشترين النهائيين.
- حجم كبير من تبادل العملات التي تنطوي على الدولار الأمريكي أو الكندي، والدرهم الإماراتي.
- الشحنات الوهمية بما في ذلك تلفيق المستندات التجارية، وتوصيف خاطئ للسلع والخدمات، والتلاعب بالأسعار.
- فشل العميل أو إحجامه عن تقديم مجموعة كاملة من المستندات لإثبات نشاط الحساب (مثل شحن البضائع، وسندات الشحن الصالحة، وترتيبات التسوية التجارية الواضحة، وشهادة التخليص الجمركي، وما إلى ذلك).
- لا يمكن التحقق من صحة الخلفية التجارية للمستفيد الحقيقي أو طبيعة النشاط التجاري في المجال العام (على سبيل المثال ، لا يوجد موقع ويب للعمل).
- الدى لأطراف المقابلة خط عمل مختلف وهناك صعوبة في تحديد طبيعة أعمال العملاء.
- يتم إخفاء الأموال بين حسابات الأطراف المقابلة المشتركة.
- تبين أن العميل يتعامل (داخلياً / خارجياً) مع الكيانات التي تم الإبلاغ عنها سابقاً حيث تم إنهاء العلاقة بسبب مخاوف مختلفة تتعلق بغسل الأموال.
- مورد العميل الذي تم الإبلاغ عنه مسبقاً بسبب مخاوف غسل أموال.
- ارتفاع قيمة التحويلات المحلية وشيكات المقاصة الواردة من شركات الحوالة/ مزودي خدمات الأموال المسجلين، حيث تعذّر تحديد المصدر النهائي للأموال.
- صلة محتملة باستخدام شركات الحوالة غير المسجلة (أي مشاركة أطراف ثالثة في حين أن المصدر النهائي للأموال أو تفاصيل المحول غير معروفة).
- ممارسة الأعمال التجارية مع أو من خلال دول عالية المخاطر وكيانات الخاضعة لعقوبات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

9. إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والترتيبات في الأنشطة غير المشروعة (2023)

- للكيان القانوني بنية غريبة وغير معقولة ومعقدة. وينطوي على طبقات ملكية متعددة (خاصة عندما تكون الكيانات الخارجية أو الأجنبية أيضاً جزءاً من الملكية)، ذلك إلى جانب الصعوبات في تحديد المستفيدين الحقيقيين.
- يشير الشخص الاعتباري المسجلّ تحت اسم مضلّل إلى أنشطة مختلفة عمّا هو مرخّص لممارسته.
- الشخص الاعتباري مسجّل تحت اسم مضلل يبدو أنه يقلّد أسماء شركات أخرى معترف بها، وبخاصة الشركات متعددة الجنسيات البارزة.
- المشاركة المحتملة لـ "شركة وهمية" ، وخاصة شركة خارجية، يتم تسجيل العديد من الأصول والكيانات الأخرى باسمها، مع الاشتباه في أن الغرض الأساسي هو إخفاء المستفيد الحقيقي أو إخفاء تحويلات الأموال كتحويل رأس مال لإنشاء كيانات جديدة.
- يتم إنشاء شخص اعتباري كشركة واجهة (وجود نشاط تجاري فعلي؛ يستخدم لخلط الأموال المشروعة وغير المشروعة، ويستخدم بشكل أساسي وبشكل فعال في الأعمال التجارية كثيفة النقد).
- كان مدير (مديرو) الشخص الاعتباري و/أو المساهم (المساهمون) المسيطر عليه و/ أو المالك (المالكون) المستفيد أو أي من الأطراف المقابلة لهم موضوع أخبار سلبية من مصدر إعلامي موثوق.
- لمدير (مديري) الشخص الاعتباري و/ أو المساهم (المساهمين) المسيطر عليه و/أو المالك (المالكين) المستفيدين أو أي من الأطراف المقابلة صلة بدولة عالية المخاطر تُعتبر أنها تشكل مخاطر عالية لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- يتم إدراج مدير (مديري) الشخص الاعتباري و/أو المساهم (المساهمين) المسيطر عليه و/أو المالك (المالكين) المستفيد على حسابات أشخاص أو ترتيبات قانونية أخرى، مما يشير إلى استخدام الوكلاء المحترفين.
- يرتبط الشخص الاعتباري أو أي من الأشخاص المسيطرين عليه أو الشركات التابعة له بدولة أو فرد أو كيان عالي الخطورة أو خاضع للعقوبات.

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

- يقوم الشخص الاعتباري بتغيير المساهمين وزيادة رأس المال وتغيير اسمه التجاري بشكل متكرر أو غير ضروري بدون مبرر واضح.
- يشير الشخص الاعتباري الذي يشارك بشكل كبير في حركة النقد عبر الحدود، خاصة إذا لم يكن الشخص الاعتباري مسجلاً كمقدم خدمات الحوالة، إلى أنشطة حوالة غير قانونية محتملة.
- تحتوي المستندات المقدمة من شخص اعتباري، مثل العقود أو الفواتير أو أي مستندات تجارية، على أوصاف غامضة أو ناقصة، أو يبدو أنها مزيفة (تحتوي على معلومات خاطئة أو مضللة)، أو تتضمن إعادة تقديم مستندات مرفوضة مسبقاً، أو يتم تعديلها أو الزيادة عليها بشكل متكرر.
- يتم استلام الودائع أو التحويلات في حساب شخص اعتباري، يليها فوراً تحويل مبالغ مشابهة الى دولة أخرى، مما يبدو وكأنه عملية عبور، مع ترك رصيد منخفض في الحساب.
- قد يُشتبه في أن تداول الأموال بين حسابات عدّة أشخاص اعتباريين أو بين أطراف "غير مرتبطة" في خطوط عمل مختلفة هو "شركة وهمية" (لا يوجد نشاط تجاري فعلي؛ تم تأسيسها لأغراض غسل الأموال حصرياً).
- لا يتوافق عدد وقيمة المعاملات في حساب الشخص الاعتباري مع نشاط الشركة وسجل المعاملات.
- هيكل المعاملات لحساب الشخص الاعتباري متعدد الطبقات بشكل غير ضروري ومصمم لإخفاء الأصل الحقيقي للأموال، وخاصة المعاملات ذات الحجم الكبير التي تتحرك بسرعة.
- الشخص الاعتباري الذي يحتفظ دون داع بحسابات مصرفية متعددة، والتي يتم من خلالها إجراء معاملات متعددة لتداول نفس الأموال، يتضمن أيضاً حسابات شخصية باسم مساهمي الشخص الاعتباري أو الموقعين أو المستفيدين الحقيقيين.
- يقوم عدد من الأشخاص الاعتباريين ذات الصلة أو غير ذات الصلة بتحويل الأموال فيما بينهم، والتي يشار إليها باسم مدفوعات "الاقتراض" أو "القرض".
- إنشاء / تسجيل عدّة أشخاص في مجال أعمال ونشاط مماثل أو مختلف يتم التحكم فيهم جميعاً أو تسجيلهم بشكل مشترك تحت نفس المساهم أو الموقع أو المستفيد الحقيقي.
- شخص اعتباري يعلن عن العديد من المساهمين والمستفيدين، وجميعهم مذكورون بأنهم يمتلكون أقل من 25% من الأسهم، وكذلك العديد من الأشخاص المسيطرين الآخرين مثل أصحاب التوكيلات والموقعين المفوضين.
- حساب شخص اعتباري أظهر فترة طويلة من عدم النشاط بعد التأسيس، تليها زيادة مفاجئة وغير مبررة في النشاط المالي.
- شخص اعتباري لا يعلن عن أن أياً من مديريه و/أو المساهمين المسيطرين و/أو المستفيدون الحقيقيون هم أشخاص منكشفون سياسياً أو لديهم ارتباطات عائلية أو مهنية مع أطراف مقابلة قد تكون مرتبطة بأشخاص منكشفين سياسياً.
- شخص اعتباري يجري عدداً كبيراً من المعاملات (خاصة التحويلات المصرفية) مع أشخاص اعتباريين دوليين مدعومين بمستندات تجارية (قائمة على التجارة) من دون مبرر كاف للشركات أو التجارة أو عندما يتبين أن المستندات المقدمة مشكوك فيها.
- يرسل الشخص الاعتباري و/أو يتلقى مدفوعات متكررة إلى/من وسطاء محترفين أجانب بدون أي مبرر تجاري.
- شخص اعتباري يتلقى أموالاً كبيرة ثم يحوّل الأموال لاحقاً إلى الحساب الشخصي للشخص الاعتباري أو المدير (المديرين) المسيطرين أو المساهم (المساهمين) و/أو المستفيد (المستفيدين) الحقيقيين المعلنين أو أفراد الأسرة.

10. أنماط إساءة استخدام المؤسسات المالية في الاتجار بالمخدرات وغسل متحصلاته (2023)

- يفتح الفرد حساباً يكون الغرض منه تحويل الراتب دون وجود أرصدة راتب فعلية في الحساب.
- يفتح الفرد حسابات متعددة مع مؤسسات مالية مختلفة بدون غرض معقول أو غير متسق مع ملف تعريف العميل ودخله.
- يظهر الحساب الفردي المفتوح لأغراض الراتب أو الادخار ودائع نقدية متعددة لا تتوافق مع ملف تعريف العميل، تليها عمليات سحب منظمة فورية من مواقع مختلفة في نفس اليوم.
- يعرض الحساب الفردي معاملات التي لا تتوافق مع ملف تعريف العميل وله مهنة يمكن أن تكون مرتبطة بسلسلة توريد المخدرات أو لها دور فيها.
- يستخدم الفرد حساباً شخصياً بدلاً من حساب الشركة للمعاملات التجارية.
- يتلقى الفرد من خلال شركة خدمات مالية تحويلات صغيرة متعددة متكررة بدون غرض معقول.
- يقوم فرد أو مجموعة من الأفراد بإجراء معاملات متعددة لتحويل العملات الأجنبية مع شركة خدمات مالية تتضمن عملات متعددة.
- يقترب فرد أو مجموعة من الأفراد من شركة خدمات مالية لإرسال تحويلات متعددة إلى مستفيد واحد أو متكرر، خاصة إذا كان المستفيد يقع في دولة معروفة بالاتجار بالمخدرات.
- يُظهر حساب الشركة ودائع نقدية متكررة بمبالغ صغيرة نسبياً، تليها تحويلات متعددة إلى أفراد مختلفين وأشخاص اعتباريين حيث لا يتم تحديد علاقة الأطراف والغرض من المعاملات.
- حساب شركة لا يظهر أي معاملات تجارية فعلية.
- حساب الشركة يتجاوز حجم مبيعاتها السنوية المعلنة مع الحركة السريعة للأموال.
- تتلقى الشركة التي تتاجر في المواد المخدرة مدفوعات من شخص (أشخاص) اعتباري أجنبي مقره في دولة معروفة بالاتجار بالمخدرات.

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

- يتم الدفع مقابل السلع المستوردة / المعاد تصديرها من قبل طرف ثالث بدون أسباب اقتصادية واضحة، على سبيل المثال، من قبل شركة لا تشارك في المعاملة التجارية.
- عدم الاتساق في المستندات المقدمة من الكيان التجاري، على سبيل المثال، التناقضات في اسم المنتج المستورد / المعاد تصديره الموصوف والكمية والسعر.
- التحويلات المصرفية الواردة إلى حساب الشركة متبوعة بتحويلات صادرة إلى عدة حسابات فردية غير معروفة أو عدم الإعلان عن أي أغراض تجارية للمؤسسة المالية عند فتح العميل للحساب.
- تحتوي المستندات التجارية للشركة، مثل العقود والفواتير، على أوصاف غامضة للمواد الكيميائية أو المنتجات الصيدلانية المتداولة.
- حساب عميل يبدو أنه يعمل كحساب تحويل حيث يتلقى العديد من الإيداعات النقدية المتكررة تليها عمليات سحب فورية باستخدام أجهزة الصراف الآلي / أجهزة الإيداع النقدي المختلفة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يُشتبه في استخدام الحساب من قبل طرف (أطراف) ثالثة، خاصة إذا بدا أن صاحب الحساب خارج البلد.
- عميل (شخص طبيعي أو اعتباري) تم إدراجه من قبل السلطات التنظيمية الأجنبية بسبب تورطه في تهريب المخدرات وغسل الأموال، مثل زعيم مهربي المخدرات المُدرج من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC).
- يظهر الحساب نمطًا غير اعتيادي من المعاملات قد يكون مرتبطًا بتقارير إعلامية سلبية عن الجريمة المنظمة وعصابات المخدرات.
- تحويلات لها تعرض غير مباشر إلى عنوان محفظة مرتبط بموقع على الويب المظلم معروف ببيع أو الترويج للمخدرات.
- يقوم صاحب الحساب بإجراء ودائع أو تحويلات منظمة ويصدر شيكات متعددة متكررة لصالح مهني قانوني أو وسيط عقاري، بما لا يتفق مع ملف تعريف العميل.
- التناقضات بين المعلومات المقدمة في ملف "اعرف عميلك" من الحساب ونمط معاملات العميل.
- حساب يتم تمويله فقط عن طريق التحويلات الواردة والإيداعات النقدية.
- لا يمكن التأكد من مصدر الأموال والغرض من عمليات السحب.
- حساب الشركة يظهر التناقضات بين معاملات الشركة والمستندات الداعمة للتداول والفواتير المقدمة.
- لا يمكن لمالك الحساب تقديم مبررات مناسبة أو مستندات داعمة الإثبات شرعية الأموال والمعاملات التي تتم في الحساب أو يحاول إغلاق الحساب لتجنب التشكيك في العناية الواجبة.
- استخدام الحساب لأغراض أخرى غير المعلنة عند إقامة العلاقة مع المؤسسة المالية.
- يظهر نشاط الحساب سرعة عالية في حركة الأموال.

11. تطبيقات وأنماط غسل الأموال في النشاطات العقارية (2023)

أ. مؤشرات المخاطر ذات الصلة بالمهنيين العقاريين

خصائص العملاء ونمط السلوك

- يريد عميل ذو دخل منخفض دفع ثمن عقار عالي القيمة نقداً.
- يطلب العميل من الوكيل العقاري إجراء معاملة / قبول دفعة نقدية نيابة عنه في أقرب وقت ممكن مقابل نسبة عمولة عالية.
- يطلب العميل من وكيل عقاري إجراء معاملة نيابة عنه لأسباب شخصية (مثل كونه غير مقيم أو بسبب ضغط العمل على مستوى عالٍ)، مستخدماً كلمات تُظهر أسلوباً متعالياً مثل "العمل مع منظمات حكومية رفيعة المستوى" ومطالبًا بالحفاظ على سرية هذه العلاقة.
- يقرر العميل عدم المضي قدماً في المعاملة بعد طرح عدّة أسئلة حول خلفية مصدر الأموال أو طريقة الدفع.
- يرغب العميل في الاستثمار في أي عقار عالي القيمة في أسرع وقت ممكن بدون أي متطلبات أو تفضيلات أو موقع مطلوب أو تفاوض على سعر العقار.
- يطلب العميل من الوكيل العقاري تسجيل العقارات المشتراة بأقل من قيمتها السوقية أو أقل من المبلغ المدفوع مع عرض عمولة عالية.
- يقوم شخص أو شخصان (المشتري و/أو البائع) بالاتصال بوكيل عقاري لإتمام صفقة عقارية مع اختلاف كبير بين سعر الشراء والقيمة السوقية.
- يتصل العميل بوكيل عقاري لبيع عقار تم شراؤه مؤخراً مع وجود فرق كبير بين سعر البيع والقيمة السوقية (التقليب).
- يريد العميل العائد شراء عقار قام ببيعه مؤخراً (التقليب).
- مجموعة من الأفراد يدفعون معاً مقابل عقار واحد أو عدة عقارات بدون علاقة واضحة.
- عميل مدرج في أي قائمة عقوبات مالية مستهدفة.
- عميل مرتبط ببلدان معرضة لخطر كبير من غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو ذات مستوى عال من الفساد.
- عميل مرتبط بشخص منكشف سياسياً.
- تربط أخبار سلبية العميل بعمل إجرامي أو جريمة مالية.

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

نمط المعاملات

- حركة سريعة للأموال عبر شيكات المدير نحو الكيانات العقارية التي لا تتطابق مع ملف تعريف العميل.
- يرغب العميل في شراء وحدات عقارية متعددة عالية القيمة (بما في ذلك على الخارطة) عبر مبالغ نقدية منظمة و/أو أدوات مصرفية أخرى (مثل شيكات المدير) بدون مصدر واضح للأموال.
- يرغب العميل في شراء وحدات عقارية متعددة عالية القيمة (بما في ذلك على الخارطة) من خلال العملة المشفرة بينما يكون مصدر هذه العملة المشفرة غير معروف (أي باستخدام نقل العملة المشفرة P2P) و/أو لا يتطابق مع ملف تعريف العميل.
- يدفع العميل قيمة العقار من خلال صديق / أحد أفراد الأسرة أو طرف ثالث مجهول الهوية.
- الشخص الطبيعي أو الاعتباري يدفع ثمن معاملة العميل من دون علاقة واضحة.
- يتواصل العميل مع نفس الوكيل في الأيام اللاحقة لشراء عقارات متعددة بدون مصدر واضح للأموال.
- يحمل المهني القانوني أو مستشار الضرائب توكيلاً رسمياً للتصرف نيابة عن عميل (عملاء) غير مقيم أو كيان خارجي في شراء وبيع العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تشتري شركة ذات هيكل ملكية معقد وحدة واحدة أو عدة وحدات على الخارطة.
- تقوم شركة ليس لها وجود / عنوان فعلي أو رقم اتصال أو عنوان بريد إلكتروني (شركة وهمية) بشراء عقار.
- يقوم العميل بتغيير طريقة الدفع في اللحظة الأخيرة من الصفقة عن الطريقة المتفق عليها (على سبيل المثال، الدفع نقداً بدلاً من الشيك).
- تقوم مجموعة من الأفراد من نفس الجنسية وليس لديهم مصدر دخل واضح بالاتصال بوكيل (وكلاء) عقاريين لشراء عقارات مختلفة في نفس المبنى.

صعوبة التحقق وعدم اتساق المعلومات

- لا يمكن التأكد من مصدر الأموال وشرعيتها بسبب نقص المستندات الداعمة.
- مصدر شيك (شيكات) المدير غير معروف بسبب عدم كفاية الأدلة الداعمة.
- يشتري مدير الشركة عقاراً سكنياً عالي القيمة باسم الشركة عبر حسابه الخاص مع عدم وجود معلومات أو الحد الأدنى من المعلومات عن المستفيدين الحقيقيين.
- يشتري مدير الشركة عقاراً سكنياً عالي القيمة تحت اسم الشركة نقداً بدون سبب تجاري واضح وفي حين لا يقدم مصدر دخل أو دفتر / بيان الشركة.
- يقدم العميل مستندات مزورة مُشتبه بها أو فواتير ملفّقة لدعم مصدر الأموال المزعوم.

ب. مؤشرات المخاطر ذات الصلة بالمؤسسات المالية

خصائص العملاء ونمطهم السلوكي

- يتعامل العميل (شخص طبيعي أو اعتباري) مع عدة أفراد ووكلاء عقاريين في شراء عقارات متعددة عالية القيمة بينما لم يتم الإعلان عنها خلال الإعداد أو في الرخصة التجارية.
- يبدو أن العميل يتصرف نيابة عن أطراف ثالثة ويُشتبه في أنه يستخدم حسابه لوضع الأموال وإخفائها ليتم دمجها في شراء العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- نمط معاملات غير عادي بينما يدّعي العميل أنّه يعمل لحسابه الخاص في مجال العقارات.
- يبدو أن الحساب يُستخدم لتسهيل معاملات الطرف الثالث نيابة عن صاحب العمل.
- طرف ثالث يحمل توكيلاً رسميًا من كيان خارجي مسجل في دولة تتسم بتراخي إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو كيان ورد ذكره في مصادر مفتوحة، ويتصرف نيابةً عن هذا الكيان في شراء وبيع العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- كيان يقدم خدمات العهدة، أو خدمات الوصي أو الائتمان، ويشارك في معاملات أو أنشطة عقارية نيابةً عن أطراف ثالثة بدون أن يكون لديه نشاط تجاري مرخص به وفقًا للرخصة.
- لدى العميل عدة شركات مسجلة في مجال العقارات ولكنه يستخدم حسابه الشخصي، ويتم شراء جميع العقارات باسمه الشخصي.
- يتقدم العميل بطلب للحصول على تسوية تمويل عقاري مبكر بدون سبب واضح، أو يتم دفع مبلغ التسوية من قبل طرف ثالث غير معروف.
- يقوم العميل بشراء وبيع عقار (عقارات) في فترة زمنية قصيرة، أو يتم تدوين عنوان العقار في معاملة العميل ليتم بيعها أكثر من مرة.
- العلاقة بين الأطراف المقابلة المشاركة في الحساب غير واضحة، في حين أن ائتمان الحساب و/أو الخصم يستلزم المعاملات المتعلقة بالشركات العقارية.
- الغرض من توجيه الأموال من / إلى الحسابات الخاصة المحتفظ بها في بنوك مختلفة ومصدر الأموال في تلك الحسابات غير واضح، بينما يتم استخدام الأموال في شراء عقار أو عقارات.
- الغرض من توجيه الأموال من/إلى عدة أفراد و/أو كيانات في بلدان أجنبية مختلفة غير واضح، في حين يتم استخدام المعاملات الخارجية للحساب في شراء عقار أو عقارات.
- لا يتم تسجيل أي نفقات متعلقة بالأعمال، مثل الراتب/الأجور ونفقات الأعمال الأخرى، في حساب الشركة العقارية.
- أخبار إعلامية سلبية أو نتائج فحص إيجابية تتعلق بالعميل أو الأطراف الثالثة المشاركة في المعاملة.
- يتم تحديد العميل في المجال العام أو من خلال نتائج الفحص كشريك في عمل إجرامي، أو متهم بجريمة مالية، أو مرتبط بشخص منكشف سياسياً.

الملاحق

الملحق 2: قائمة بمؤشرات المخاطر بناءً على مخرجات التحليل الاستراتيجي

نمط المعاملات

- يتم استخدام حساب العميل كحساب مرور، مما يشير إلى أن العميل يعمل كواجهة لعدة أفراد.
- تشبه معاملات حساب العميل أنشطة الحساب المجمّع لأطراف ثالثة.
- قيمة عالية من الإيداعات النقدية من أجهزة الصراف الآلي من عدة أفراد في مواقع مختلفة بالإضافة إلى إيداع الشيكات من حسابات العميل الخاصة الأخرى، تليها عمليات السحب النقدي الفوري والتحويلات الصادرة والشيكات عالية القيمة لكيانات عقارية مختلفة.
- توجيه الأموال دون أي مبرر تجاري.
- تحويل ذاتي داخلي من حسابات العميل الأخرى في الخارج مع غياب مستندات داعمة عن مصدر الأموال.
- تحويلات كبيرة في فترة زمنية قصيرة من أحد أفراد الأسرة في الخارج لاستخدامها في شراء العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- حساب عميل يتم تمويله بشكل أساسي عن طريق الإيداعات النقدية من أجهزة الصراف الآلي من عدة أفراد في مواقع مختلفة يكون فيها مصدر الأموال غير معروف.
- حساب فردي (مالك شركة) يُموّل فقط من خلال حساب الشركة وإيداعات نقدية متعددة غير معروفة.
- يدفع مزود خدمة الدفع نيابة عن شركة خارجية لشراء عقارات متعددة في دولة الإمارات.
- تتلقى حسابات العملاء مبالغ كبيرة من الإيداعات النقدية و/أو التحويلات الواردة من أطراف غير معروفة لاستخدامها في شراء العقارات أو تقسيطها.
- يتم الإشارة إلى الإيداعات في حساب فردي فقط كشيكات مدير، بينما لا توجد معلومات عن المحوّل النهائي لهذه الأموال والمستفيد من العقار.
- يتم تحويل الأموال لتسوية بطاقة الائتمان، تليها أقساط لشراء عقار نيابة عن صديق.
- يتم إنفاق الأموال المستلمة على الفور أثناء إجراء مدفوعات البطاقات المختلفة لشراء العقارات أو دفع الأقساط.
- حجم كبير من التمويل المجهول في الحساب من عدة أفراد و/أو كيانات غير معروفة.
- تمر المعاملات عالية القيمة عبر الحساب خلال فترة زمنية قصيرة لاستخدامها في شراء العقارات.
- يبدو أن الحساب الفردي يستخدم كحساب تحويل من خلال تلقي العديد من الودائع وتحويلات الغيرالمجهولة للتمويل الجماعي العقاري.
- تقوم الشركة (الطرف الثالث) بإقراض أو دفع ثمن عقار العميل بدون وجود علاقة مباشرة مع العميل (المقترض).
- يتم اعتماد حساب العميل فقط من خلال التحويلات الداخلية من فرد (أفراد) و / أو شركة شقيقة / طرف (أطراف) مقابل، ويتم استخدام نفس الشيء كتحويلات خارجية نحو الكيانات العاملة في الخدمات الاستشارية والأعمال العقارية.
- يتم استخدام حساب شخصي لتوجيه المعاملات التجارية.
- يستخدم العميل حسابه الشخصي في المعاملات التجارية العقارية بدون الحصول على أي ترخيص لممارسة مثل هذه المعاملات / الأنشطة.
- لوحظت حركة سريعة للأموال في حساب العميل، بحيث يتم استخدام الأموال المودعة على الفور.
- زيادة كبيرة في معدل عائدات حساب العميل تتجاوز الدخل المعلن.
- لا تتماشى معاملات العميل مع ملف "اعرف عميلك" المعلن للعميل.
- يبدو أن الحساب يُستخدم كحساب تحويل / تمرير معاملات الطرف الثالث.
- نمط معاملات غير عادي لا يتطابق مع ملف تعريف العميل، يليه الاستثمار في العقارات.
- تتضمن معاملات العملاء أطرافاً مقابلة تم الإبلاغ عنها مسبقاً من قبل المؤسسة المالية بسبب الاشتباه في غسل الأموال أو الأنشطة الإجرامية ويتم توجيهها إلى العديد من مطوري العقارات لشراء العقارات.

صعوبة التحقق وعدم اتساق المعلومات

- مصدر الأموال وشرعيتها غير واضحين.
- لا يمكن التأكد من المستفيد الحقيقي من الأموال والممتلكات.
- صعوبة التأكد من المصدر المشروع لمصدر الأموال المرتبطة بمعاملة بيع / شراء مزعومة بسبب نقص المستندات الداعمة (على سبيل المثال، اتفاقية بيع وشراء الممتلكات أو سند الملكية).
- يقدم العميل عقد إيجار مزور مشتبه به أو سند ملكية أو اتفاقية بيع وشراء أو فاتورة ملفقة وأدلة مستندية.
- يقدم العميل فاتورة على صفحة فارغة لا يمكن مصادقتها مقابل الأموال المشتبه بها.
- لا يمكن إنشاء دورة تجارية واضحة في ظل عدم وجود مستندات شحن كاملة لدعم مصدر الأموال المطالب بها المستخدمة في المعاملات العقارية.
- لا تتوافق معلومات الملف الشخصي عن مشتري العقار (سواء كان العميل هو المشتري أو البائع) مع حجم النقد الذي يتم دفعه لشراء العقار.